

محضر الجلسة رقم 710

التاريخ: الثلاثاء 02 رجب 1431 (15 يونيو 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الأستاذ لشكر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه لقطاع السياحة مباشرة بعد تقديم السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

ابتداء من 8 يونيو إلى 15 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 32 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس:

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة

بست طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول مواضيعها ألتمس من

السادة المستشارين المحترمين باحترام التوقيت المحدد في 3 دقائق.

الكلمة للفريق الحركي، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة

لفريق التجمع الدستوري الموحد، الكلمة للفريق الفيدرالي، تف ضل

السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أحيط المجلس المقرر

علما ب 3 قضايا، نعتقد أنها تمتلك مقومات الراهنية والطابع الطارئ،

وكلها تشترك فيما تتعرض له الشغيلة المغربية من مساس سافر بحقوقها

الأساسية، أولها تتمثل في الكارثة التي ذهب ضحيتها 5 عمال بمعمل

لتصبير الزيتون بمدينة تاوريرت، وكأن محرقة "روزامور" والتي لم يخفف

رمادها بعد، لم تكن درسا للذين أوكلت لهم مهمة تدبير مجال

التشغيل، والأنكى من ذلك أن الم عمل المعني يشتغل خارج دائرة

القانون، إذ من بين الضحايا فتاة قاصر لا تتجاوز سن 14 سنة في ظل

انعدام أدنى شروط الصحة والسلامة ومقومات التغطية الاجتماعية.

ثاني القضايا المؤسفة، والتي تعود بنا أحداثها إلى زمن العصابات

الإجرامية، فعلى إثر قرار الإضراب الذي اتخذته عمال "وود كروب

للصناعات الخشبية" بفاس بعد طرد المكتب النقابي، وبدل أن تفتح

الإدارة الحوار مع هؤلاء لجأت إلى جلب عصابات مدججة بالعصي

والأسلحة البيضاء في الهجوم على العمال الذين نقل عدد منهم إلى المستشفى.

ورغم حضور السلطات المحلية ومسؤولي التشغيل والدرك الملكي، فإن سطوة المشغل وامتداد علاقاته داخل دائرة القرار وضع العمال موضع اتهام بعرقلة حرية العمل، إنها مفارقة من زمن اعتقدنا أنه ولي بدون رجعة، لكن ما حدث يؤلم مغربا يريد السير للأمام.

ثالث الأثافي، ما يجري داخل وكالة المغرب العربي للأنباء، لم يعد مقبولا اليوم في مغرب 2010 أن نجد مؤسسة عمومية مكلفة بمجال حيوي مرهق إلى مساهرة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والحقوقية بالبلاد، أن تنتهك داخلها أبسط حقوق المواطنة، وأبسط حقوق الحرية، وأبسط حقوق العمل وفق القوانين الجاري بها العمل.

إن ما يجري اليوم داخل وكالة المغرب العربي للأنباء من خرق سافر للحقوق والحريات، ومن اعتداء واضح وبين على الصحفيين

العاملين بهذه المؤسسة، فقط لأنهم يريدون العمل وفق ما تقتضيه المهنة من مسؤولية واطمئنان ووزانة، لكن ما يجري اليوم يعيدنا إلى القول بأن

هذه المؤسسة لم تخرج بعد من الزمن البائد الذي اعتقدنا أن المغرب خرج منه.

لذلك، نحيط المجلس علما ونقول أن ما يقع اليوم داخل وكالة المغرب العربي للأنباء مساس بالحد الأدنى من الأخلاق ال ضرورية التي

يقتضها مغرب اليوم بمجموع إراداته السياسية التي تريد السير به للأمام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

لقد شكلت التعددية السياسية والمبادئ الديمقراطية خيارا جوهريا واستراتيجيا للدولة المغربية، وقد رفض المغرب مجتمعا ودولة كل

المحاولات التي أرادت فرض الحزب الوحيد وفرض الوصاية على المغاربة.

فقد دشّن المغرب مشروعه الديمقراطي منذ عقود ببناء مؤسسات

دستورية، منتخبة، قوية وقادرة على تمثيل كل تيارات وديناميات

الاجتماع، إلا أن الرأي العام الوطني فوجئ خلال انعقاد المؤتمر الوطني

الأخير للحركة الشعبية، التي هُنتها بالمناسبة بنجاح مؤتمرها، فوجئ

بتصريحات الأمين العام للعدالة والتنمية، اعتبر فيها أن أربع أحزاب فقط

من أصل أكثر من 30 حزب هي التي تتوفر على الشرعية، وهي المثلة

للشعب المغربي، وأقل ما يمكن أن يقال عن هذه التصريحات أنها شاذة

وتسير في الاتجاه المعاكس للمسار الذي قطعته بلادنا في مجال المشاركة

السياسية والتطور الديمقراطي.

إن مثل هذه التصريحات لا يمكنها أن تنبع إلا من فكر عدمي،

شمولي وإقصائي، وتندر بانتشار ثقافة سياسية مبنية على رفض الآخر،

ومصادرة حق الاختلاف.

إن تصريحات من هذا النوع فضلا على تنافياها مع أخلاق العمل

السياسي ومقومات قواعد الديمقراطية، تمس بحق الملايين من المغاربة

والمئات من المنتخبين والعشرات من البرلمانيين الذين اختاروا الانخراط

في مختلف الأحزاب السياسية الثلاثين، التي لم تذكر في قائمة السيد

الأمين العام لحزب العدالة والتنمية.

لقد تناسى هذا المسؤول الحزبي إرادة الشعب المغربي الذي صوت

واختار عبر صناديق الاقتراع على التعدد الحزبي، والتنوع الثقافي

والسياسي، ألم يتأمل هذا المسؤول التكوين الحزبي لمؤسستنا التشريعية

هاته، والجماعات المحلية وكل الهيئات المنتخبة.

إن هذا المسؤول يقصي كل اختيار انتخابي لغير المنتمين إليه أو غير

المنتمين إلى ما يريد، وبذلك يقصي إرادة المغاربة.

من المؤسف أنه في الوقت الذي تعمل فيه كل القوى الحية الوطنية،

وعلى رأسها كل الأحزاب السياسية الوطنية التي تعمل انضباطا لإطار

الوطنية والمشروعية والديمقراطية على إنجاح رهان الحداثة والتنمية،

والتماسك الوطني، في الوقت الذي تأتي فيه نزوات فردية شاذة، لا

تحركها إلا جينات الاستئصال والإقصاء، إلا أن تدخل المغاربة في

دوامة المزايدات العقيمة المستنزفة للوقت والمجهود، التي لا يمكن أن

يكون المقصود من ورائها إلا هدم البناء الديمقراطي والحدس في حرمة

المؤسسات، التي أرادها كل المغاربة أن تكون ممثلة له، حاملة لأفكاره

وبرايمه وطموحاته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أود أن أحيط المجلس علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني،

بإضراب موظفي ومستخدمي الجماعات المحلية الذي شهدته مختلف أقاليم المملكة في الآونة الأخيرة.

وإذا كان الإضراب حقا مكفولا دستوريا، فإن تكراره أصبح يؤثر بشكل واضح على مصالح المواطنين، ويعرقل السير العادي لجماعات المحلية في أداء خدماتها العمومية، خاصة وأن بعض هذه الخدمات لا تتحمل التأجيل ولا المماطلة، كما أن هذه الإضرابات تسببت في تراكم الأزمات والنفايات في المدن كما القرى، مما يؤثر على صحة المواطنين ويخلف آثار سلبية على البيئة.

وتزداد الانعكاسات السلبية له ذه الإضرابات في تزامنها مع عودة المغاربة المقيمين بالخارج، مما يعطل مصالحهم الإدارية ويربك حساباتهم في تدبير عطلتهم المحددة في الزمان والمكان، علما، السيد الرئيس، أنهم تعودوا على ثقافة إدارية مؤطرة بحكمة جيدة في بلدان إقامتهم، فتراهم أمام هذه الإضرابات في طوابير أمام الإدارات الجماعية في انتظار الذي يأتي أو لا يأتي.

وبقدر ما نؤكد على ضرورة حماية مصالح المواطنين، فإننا ندعو من جديد إلى ضرورة إيجاد الحلول الملائمة للأوضاع المادية والإدارية والاجتماعية لموظفي ومستخدمي الجماعات المحلية في مختلف مستوياتها، بالنظر إلى أهمية الوظيفة الجماعية وحجم الخدمات اليومية الهامة التي يطلعون بها في مجال تدبير الشأن المحلي، هذه الوظيفة التي ينبغي الرقي بها إلى مستوى الوظيفة العمومية، بما يضمن لموظفيها ومستخدميها الاستفادة من الحقوق المخولة لجميع الموظفين.

وفي هذا الإطار نتساءل عن مصير القانون التنظيمي للإضراب، والذي من شأنه أن يوطر هذا الحق الدستوري بالأسس الواقعية والموضوعية وحماية المصلحة العامة؟

كما نقترح في هذا السياق أن تعمل الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المداومة في المصالح الحساسة بالجماعات المحلية ضمانا لحق الإضراب من جهة، وحماية لمصالح المواطنين من جهة أخرى. كما نطلب كذلك من الحكومة بالتعجيل بإخراج المراسيم التطبيقية للميثاق الجماعي، خاصة المرسوم المتعلق بتفرغ الموظفين الذين يتحملون مسؤولية رئاسة الجماعات المحلية، وكذلك المرسوم المحدد لشروط توظيف مستخدمي الج ماعات، خاصة بعد حذف السلام الدنيا من 1 إلى 4، مما يضمن استمرار أداء هذا الصنف من الخدمات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أود أن أحيط المجلس علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية سياسية على درجة كبيرة من الحساسية والخطورة، وهي نفس الموضوع الذي أثاره الزميل قبل قليل، والتي تتعلق بتصريحات نشازة، أدلى بها أمين عام حزب العدالة والتنمية، هذا الحزب الذي يبدو أنه امتهن حرفة الغموض، وحرفة ممارسة لعبة الخلط بين الشأن الدعوي والشأن السياسي، بمناسبة انعقاد المؤتمر الحادي عشر لحزب الحركة الشعبية.

إن مثل هذه التصريحات النشازة تعبر مرة أخرى عن حقيقة ومضمون المرجعية الظلامية والإقصائية للجهة التي صدر عنها هذا الموقف، باعتبار أن هذه التصريحات ليست معزولة عن فكر وخطاب أصحابها، بل وممارستها السياسية التي ألفت واعتادت أن تتغذى بشكل ماكر من المقدس المشترك للمغاربة وتوظيفه في أتون العمل السياسي لاعتبارات ضيقة.

إن مثل هذه المواقف اللامسؤولة تكشف مرة أخرى درجة الاستخفاف بالمكتسبات التي قدم المغاربة المؤمنون بالديمقراطية في سبيلها تضحيات جسيمة، وتكشف كذلك عن مدى الاستهجان بذكاء الملايين من المغاربة الذين يتجاوبون مع النضالات التي خاضتها مختلف التعبيرات السياسية الوطنية والمؤمنة بالمشروع الديمقراطي

والحدائي، كما أنها تؤكد مرة أخرى خطورة نزوعاتها الإقصائية واللوبيات العمياء التي توظف سلوكها.

إن هذه التصريحات تدعونا اليوم جميعا إلى الانتباه والحذر من هذا الخطاب الاستتصالي الذي يستمد شرعيته من العنف والإقصاء ومحاوله إلغاء الآخر، كما يدعونا إلى الخروج كذلك من شرنقة التردد والتعامل بوضوح وبالجرأة المطلوبة مع هذا الكائن الذي اختار اللعب، الذي اختار أن ينحو منحى العتب بالمكتسبات التي حققتها بلادنا، وفي مقدمتها مكتسب التعددية.

السيد الرئيس، إننا بهذه المناسبة ننوه ونحیی بجرارة الأحزاب السياسية الوطنية التي فطنت واستوعبت حجم وخطورة هذا التوجه الاستقصائي، والذي لقي إدانة وشجبا من طرف أغلب الأحزاب السياسية، وندعو في نفس الوقت كل المعنيين بتحسين وتوطيد المشروع الديمقراطي الحدائي إلى التعامل بحزم أمام كل من يسعى عبثا إلى أن يعرض تجربتنا الديمقراطية لمنزقات لا نعرف انعكاساتها وأبعادها.

كما أننا ندعو بالمناسبة السيد الوزير الأول لكي يخرج عن صمته باعتباره وصيا عن حماية وتحسين المكتسبات التي حققها المغاربة بفضل كفاحهم الشاق، وأخطر ما نستغرب منه أن هذا الزعيم في الوقت الذي كان يفترض أن يقدم اعتذارا للمغاربة، وجدناه في التوضيح الذي قدمه يلتف على هذا الانتظار، ويختم اعتذاره بآية قرآنية نستغرب حقيقة عن سياق توظيفها في هذا المضمون، عندما ختم توضيحه بآية كريمة تحيل إلى سياق تاريخي اشتد فيه الصراع بين المسلمين وقريش، فهل يريد هذا الزعيم أن يقول بأن كل الأحزاب الديمقراطية التي خرجت عن صمته ونددت بهذا التوجه الإقصائي، هل يريد أن يقول بأننا قريش، وهم فقط المسلمون؟ ولا أملك إزاء هاذ النزوع الاستتصالي إلا أن أحتم مداخلتي مذكرا هذا الشخص ببيت شعري سبق للمتنبئ أن قاله، حينما قال "وإذا...".

نحن نريد أن نسجل استغرابنا واستهجاننا من إقحام آية قرآنية كريمة...

وأحتم مداخلتي ببيت قاله المتنبئ "وإذا أتتك المذلة من ناقص* فهي الشهادة لي بأي...". كلمتي تحيل على مجموع القوى الديمقراطية المؤمنة بالتعدد والتنوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، أرجوك الرسالة وصلت، الكلمة في إطار إحاطة، الإحاطة للفريق الاستقلالي، تفضل الفريق الاستقلالي، ننتهي من الإحاطات ونكمل نقط نظام، ونعطيك نقطة نظام.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

نحن لا نريد أن ندافع عن أحد من خلال هاذ نقطة نظام، فقط نريد أن نؤكد وأنتم عند بداية الجلسة أكدتم على ضرورة احترام الوقت، ولنا نظام داخلي يجب أن نحتكم إليه جميعا، وإلا راه ما يبقى يوقفنا حتى شي واحد.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاستقلالي، تفضل السي العزاي، الإحاطة ديالك، تفضل السيد العزاي.

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى وسلم وبارك على سيدنا محمد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني باسم

الفريق الاستقلالي أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الحكومة والرأي

العام علما بقضية طارئة، حيث تواصل إدارة وكالة المغرب العربي

للأنباء مسلسل التضييق على العمل النقابي داخل المؤسسة من خلال

جملة من المراسلات الانتقامية والعقابية التي تستهدف أساسا العناصر

النقابية النشيطة داخل مختلف الهيئات النقابية.

فبعد سلسلة التنقيلات التعسفية التي طالت أعضاء المكتب النقابي

للكوالة، والتي لازال بعضها تحت أنظار القضاء، طلعت الإدارة مؤخرا

بقرار انتقامي جديد استهدف الأخ ا حجاجي عضو المكتب النقابي

بإحالة على قسم التوثيق بما لا يتلاءم إطلاقا مع وضعه الأساسي

كصحافي مهني محترف، وهو ما جعل من هذا القسم مستودعا يحشر

فيه المغضوب عليهم من قبل الإدارة، وليس مجالا مهنيا لممارسة تخصص

إعلامي راق، يتطلب الكثير من المؤهلات والمكاتب.

ويجمل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأسف عميق تماري الإدارة بضرها عرض الحائط مبادئ الحرية النقابية التي انخرطت فيها البلاد، واللجوء إلى ممارسة استبدادية عتيقة، تجاوزها الدينامية الديمقراطية والحدأة الوطنية ومقومات التدبير المؤسسي المنفتح والتشاركي. كما تعرب النقابة عن تشاؤمها حول مستقبل وكالة المغرب العربي للأنباء في حال استمرار التدبير الحالي للموارد البشرية التي قامت على أكتافها المؤسسة، وقد اعترف لها المشهد الإعلامي الوطني بالكفاءة والتفاني، في وقت تواصل فيه الإدارة العامة رفضها فتح باب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، وصد كل الاقتراحات في وجه إشارات حسن النية التي عبرت عنها النقابة غير ما من مرة.

فإن الإتحاد العام للشغالين ليرى أن الممارسات السائدة في وكالة المغرب العربي للأنباء تعاكس المنحى الذي تصبو إليه القوة المجتمعية، المتطلعة إلى مؤسسات إعلامية قوية بمتوجهها وطاقمها البشري وبظروف العمل اللائقة لصحفيين يكدون من أجل توفير المادة الإعلامية التي ينتظرها الجميع، وهي ممارسة تتخذ بوضوح وجهة معاكسة لها، يهدف إليها الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الذي خصص جلسة خاصة حول الوكالة.

ومن منطق واجبنا النضالي اتجاه الجسم الصحفي، وهو اتجاه المناضلين الذين يضحون من أجل كرامة وحقوق زملائهم، وأمام إغلاق أبواب الحوار الجدي من قبل إدارة الوكالة، فإننا نطلب من الحكومة العمل على توفير الحماية القانونية، ومن المفروض أن تعطى للأطر العاملة بالوكالة ضد التهيب والتهديد والاستفزاز، واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل استمرار النهوض بوظيفة الوكالة كقطب إعلامي للعموم في بلادنا في اتجاه استثمار الكفاءة، التي تزخر بها لخدمة القضايا الجوهرية لوطننا في ظل أوضاع مهنية مشرفة، تصون كرامة العاملين بها من العبث والاحترام والحريات النقابية المكونة بقوة الدستور كأسمى قانون البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الاشتراكي، اسمحو لي خلينا نردو الأمور للنصاب ديالها.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نتقدم في الفريق الاشتراكي بهذه الإحاطة علما على غير عادتنا حول أمور تتعلق بتدبير وتسيير مجلسنا الموقر باعتباره مؤسسة دستورية، سعينا باستمرار إلى تأهيلها لتقوم بمهامها وأدوارها السامية.

لكننا مع كامل الأسف، السيد الرئيس المحترم، فإننا نسجل اليوم بكل إحباط أن هناك خلل كبير في تدبير وتسيير مؤسستنا على كافة المستويات، فقد كنا نأمل أن يكون الخطاب الذي جاء به السيد الرئيس في بداية السنة جادا فيما يخص الإصلاح والتأهيل، خاصة وأن هذا التحدي جاء من المعارضة، لكن يتضح اليوم أن هذا الخطاب كان الهدف منه التحكم في دوالي ب المجلس لمصلحة الحزب الذي يسير مجلسنا في ظروف يحتاج فيها المجلس إلى تضافر كل القوى السياسية للرقى بأدائه، ورغم أننا نبهنا إلى عدد من الاختلالات في تدبير عمل المجلس، إلا أن هناك تماديا في الإنفراد بالقرار، مما يؤدي إلى فوضى عارمة في تسيير عمل المجلس.

وفي هذا الإطار، نذكر أن وسائل العمل غير متوفرة بالمطلق للاشتغال العادي للفرق البرلمانية، ومن العيب أن مؤسسة مثل مجلس المستشارين تعاني حتى على مستوى الهاتف والأجهزة المعلوماتية. أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فهناك ارتباك كبير سواء في تدبير المهام التي يتم تكليف السادة المستشارين بها خارج المغرب أو على مستوى استقبال الوفود الصديقة التي لا نعد لها بشكل جيد، ولا نؤهل السادة المستشارين للقيام بأدوارهم عبر ملفات مضبوطة تدعم قضايانا الوطنية الأساسية.

وفي الوقت الذي كان ينبغي أن نعطي فيه المثال في الترشيح، فقد كان من أولى القرارات التي يتم اتخاذها في المجلس هي شراء السيارات، ورغم أننا رفضنا التعاقد مع بعض الفنادق التي نرى أنها لا تشرف وجه مؤسستنا مؤسستنا، فقد أصررت على التعاقد معها رغم أننا متأكدين أن السادة البرلمانيين لم يستفيدوا من خدماتها.

وعلى مستوى التسيير الإداري، فإننا نسجل أن هناك انفلاتا كبيرا في تدبير الموارد البشرية، فهناك انتهاكات مسطرية في تدبير شؤون الموظفين وأوضاعهم الإدارية والمالية، وهناك تعيينات تمت خارج المسطرة وقرارات المكتب، كل ذلك يتم بشكل غير موضوعي ودون فتح المجال للحوار مع النقابة المهتمة لموظفي مجلس المستشارين.

أما منظم إدارة المجلس يعني (l'organigramme)، فرغم أننا قدمنا ملاحظتنا حوله في الفرق البرلمانية، إلا أنكم قررتم بعثه إلى الوزارة الأولى دون أخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار في الصيغة النهائية، وعليه فإننا ندعوكم إلى تدارك الأمر بأخذ رأينا بعين الاعتبار، وننبه إلى ضرورة أخذ أيضا رأينا في التصور الذي تعدونه لتطبيقه فيما يخص التدبير المالي والإداري لإدارة مجلس المستشارين قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنه.

إذن، السيد الرئيس، ننبهكم عبر هذه الإحاطة إلى تدارك الاختلالات الخطيرة التي لن نذكرها كلها نظرا لحساسية بعضها، ونحذر من أن السير على هذا النهج الذي نختلف معه، سيضر لا محال صورة وأداء ومجلسنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

... الفريق الاشتراكي عندو ممثل في المكتب، وهاذ الشي خصنا تدارسه في المكتب ماشي أمام الرأي العام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

كذلك أنا متمشي في هذا الطرح هذا، لأننا باش نضربو

المؤسسة... غير لتعزيز المؤسسة، اللي بغينا أننا نهمو بالمستوى ديال المؤسسة، أننا عندنا شي حاجة ديال هاذ المؤسسة تكون كل واحد عندنا فيه الجرأة أنه يتكلم داخل الاجتماع ديال الفريق

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 6 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات الصحة، التنمية الاجتماعية، الطاقة والمعادن، و14 سؤالاً عادية موزعة على قطاعات الصحة، والعدل، الأوقاف والشؤون الإسلامية، السياحة، الثقافة، الشؤون الاقتصادية والعامية، تحديث القطاعات العامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، الطاقة والمعادن.

وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين بالتوقيت وكذلك الوزراء.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه للسيدة وزيرة الصحة حول ارتفاع عدد المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي في المغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، عبد الرحيم العلافي، عياد الطيبي، حسن بلبصري. تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد اطريش:

الإحاطة رها معروفة، السيد الرئيس، بأنها تم القضايا اللي عندها طابع الراهنية، وماشي أن الإحاطة تتعكس أعمال المجلس الداخلية، فالمجلس عندو شؤون داخلية، وراه عندو المكتب ديالو تيسهر على التدبير وعلى التسيير، فإذا كان المجلس ديالنا فاشل، فالفريق الاشتراكي جزء لا يتجزأ في هذا التسيير هذا، إذن حتى هما راهم فاشلين.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي السعداوي ... أرجوك يكمل السؤال، ونعطيك نقطة نظام، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لكل برلماني ولكل مستشار الحق للإدلاء برأيه، كان سابقا كانت هناك إحاطة فيما يخص التسيير والتدبير، ولم يحدث قط هذا من قبل، الآن صحيح هناك حوار ونقاش أصبح متداولاً عبر ندوة الرؤساء وعبر المكتب.

أنا غادي نجواب، السيد الرئيس، وأعطي وجهة نظر فريقي، إخواني في الفوق لديهم عدة ملاحظات وعدة مؤاخذات، فكل برلماني له الحق، ونحن الآن لدينا صحيح مسؤولية كذلك في المكتب، لكن لقد ناقشنا هاذ المسائل الداخلية اليوم في ندوة الرؤساء.

إخواني في الفريق لازالوا على علم بالتقرير في ندوة الرؤساء، وأنتم عرفتمو حتى الثانية والنصف عاد سألينا الاجتماع ديال ندوة الرؤساء، وبالتالي هاذ موضوع الإحاطة كان موضوعا اجتماعات واجتماعات، واحذينا القرارات اللازمة في فريقنا، كاتبنا الرئاسة بأنه على كل برلماني اللي بغى يدير شي إحاطة راه يمكن لو يدير هاذيك الإحاطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الرسالة وصلت، تفضل السيد المستشار المحترم لإلقاء السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخلد العالم في شهر ماي عن كل سنة اليوم العالمي للالتهابات الكبد الفيروسية، وهي مناسبة تجعلنا نطرح إشكالية ارتفاع عدد المصابين بهذا المرض المزمن والمعدى ببلادنا، فحسب آخر الإحصائيات يقدر عددهم ب 3 ملايين مصاب، إلا أن الخطر يكمن في كون المرض غير معروف من قبل المواطنين، وأعراضه تظهر في مراحل متأخرة، مما ينعكس على تأخر التشخيص.

ألم يجن الوقت بعد لوضع إستراتيجية تجنبا لارتفاع المهول لعدد المصابين بمرض التهابات الكبد الفيروسية من نوع B و C؟ ما هي الإجراءات التي قمتم بها لمحاصرة هذا الداء الفتاك؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة يامينة بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أشكركم على طرحكم هاذ السؤال الهام، لأن حقيقة في حين على أنه كان هناك أمراض طويلة الأمد، والتي اتخذت بعين الاعتبار اللي وضع لها واحد المخطط واضح المعالم مع التكافل إلى آخره، يبقى مرض الفيروس C، بالنسبة للفيروس B و C أنه أولا ما معروف بزاف، إذن خصنا نقومو بحملات تحسيسية للتعريف بهذا المرض الذي يمس الكبد، وأشنو هي الإجراءات الوقائية.

ونظرا للوضعية الوبائية المقلقة، كما جاء على لسانكم وأشاطركم

الرأي، كما على أنه اللي ما متافقاش معك هو العدد، والآن لأن

الإحصائيات غير دقيقة في هذا المجال، الآن غادي نقومو بواحد الدراسة باش نعرفو بالضبط عدد المصابين بهذا الداء، فالآن درنا واحد اللجينة اللي تتخطط للتكفل بهذا العلاج، من الوقاية إلى التكفل، مع الجمعية المغربية لأمراض الكبد والجهاز الهضمي، اللي منكبة حاليا:

أولا، على إعداد دليل مرجعي للتكفل والعلاج؛

ثانيا، بشراء الدواء ديال (Interferon)، دابا كنشوفو كاين

العديد ديال الأدوية اللي بدات تشريها الوزارة، ولكن كيبقى

(l'interferon) اللي هو ضروري بالنسبة للعلاج ديال

(l'hépatite) بأنه جد مرتفع، راه احنا نتشفو أنه ندخلوه كذلك

بالنسبة للمعوزين مع الأدوية، ولكن كاين هناك بعض الإجراءات:

أولا، خصنا ندجو التطعيم ضد التهاب الكبد "ب" ضمن البرنامج

الوطني للتحصين، حيث وصل، اللي بدا بعدا هاذي مدة ل 96% من

الأشخاص اللي تطعموا، لأن تيكون هو واحد الوقاية من هاذ

(l'hépatite)، بالموازاة مع هذا فالوزارة تنظم عدة حملات للتلقيح

كذلك في صفوف الموظفين، بالخصوص بالنسبة للأطباء والمرضين

اللي هما في احتكاك مع المرضى، وللإشارة فهذا اللقاح متوفر بالمجان.

ثانيا، كاين هناك إجراء مراقبة سلامة الدم.

وثالثا، التدبير المحكم لجمع النفايات الناتجة عن أشرطة المستشفيات

العمومية، ولكن هذه حقيقة مرض وإشكالية اللي الآن احنا غادي

نوضعو لها واحد المخطط، اللي من دابا شهر يكون واجد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم على جوابكم، فنحن نعي جيدا كون مرض التهاب

الكبد الفيروسي مشكلة صحية عالمية، أقلقنت بشكل كبير خبراء منظمة

الصحة العالمية، فالمرض يأتي في الرتبة الثانية بعد السرطان الناتج عن

التدخين من حيث عدد المصابين، إذ يوجد عبر العالم 500 مليون

مصاب، فهذا العدد يفوق عشر مرات عدد مرضى داء فقدان المناعة

المكتسبة.

هذا المرض، لأن معالجته من البداية وبأخذ هذه الأدوية يعني تيعيش الواحد بحال الأمراض المزمنة العادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة المحترمة.

السؤال الآني الثاني الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه النقص الحاصل في حقنة (Anti-D)، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، عمر مكدر، حميد كوسكوس، المهدي عثمان، بناصر أزكاغ.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العالفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيدة الوزيرة، تعاني النساء ذوات الفصيلة الدموية من نوع

(RH-) والمتزوجات من ذوي الفصيلة الدموية من نوع (RH+) من

خطر الإصابة بالعقم بعد الولادة الأولى أو إنجاب أطفال معاقين ذهنيا

أو جسديا، في حالة ما إذا استعصى عليهم العثور على حقنة

(Anti-D)، تحقن بها المرأة خلال الأيام الثلاثة التي تعقب إنجابها،

حيث يلاحظ انعدام هذه الحقنة التي يفوق ثمنها 700 درهم في

صيدليات المستشفيات الإقليمية وفي المراكز الاستشفائية الجامعية منذ

فترة طويلة، وحتى في الصيدليات الخاصة، يلاحظ عدم توفر على المصل

الذي يعتبر مادة حيوية، يحول دون الإجهاض المتكرر للنساء، الشيء

الذي يدفع العديد من المغاربة إلى اقتنائها من مدن أخرى وحتى خارج

الوطن بوسائل مختلفة مع ضرورة الاحتفاظ بها في درجة حرارة

منخفضة حتى لا تتعرض للضباغ.

لذا نسألكم، السيدة الوزيرة، ماذا أعدت وزارة الصحة لتوفير هذه

الحقنة المهمة، في الوقت التي تعلنون فيه ارتفاع نسبة الولادات الخاضعة

للمراقبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

إلا أن مراقبة عدد المصابين ب (l'hépatite B – C) بالمغرب مع عدد المصابين بعدد من الدول العربية، يجعلنا نكتشف الارتفاع الموهول والمخيف للمرض ببلادنا، أي عشر المغاربة مصابون بالمرض، أي واحد عن كل عشرة مواطنين مصاب بالالتهاب.

فالإشكالية تكمن، السيدة الوزيرة، في تأخر تشخيص المرض، وهو ما يجعلنا نطالبكم بتمويل حملات تحسيسية، المراد منها التشجيع على التشخيص المبكر للمرض، كما نطالب بوضع إستراتيجية للوقاية ومراقبة الالتهابات الكبدية الفيروسية.

كما نسجل للأسف، السيدة الوزيرة، الشديد معاناة مرضى التهاب الكبد الفيروسي مع استرجاع مصاريف العلاج من (la cnops)، التي تتعامل بنوع من التعقيد مع ملفات المرضى، ونأمل منكم، السيدة الوزيرة، التدخل لتبسيط إجراءات استرداد هؤلاء المرضى لمصاريف علاجهم المكلفة، فمصاريف العلاج تكلف المصاب أكثر من 20 ألف درهم.

لذا نسألكم عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل

مساعدة الفقراء على تحمل عبء ارتفاع مصاريف العلاج؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار

الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

هذا المخطط اللي احنا بصدد وضعه مدخل هاذ المسألة ديال

الأدوية، لأن تعرفو على أن (l'Interferon) التكلفة ديالو حد

مرتفعة بالخصوص بالنسبة للمعوزين، احنا دابا العملية الحسابية اللي

قمنا بها باش نتكفلو بالمعوزين داخل المستشفيات وتحضير ال "راميد"

هي تقريبا غلاف مالي ديال 120 مليون درهم، غير ديال

(Interferon) بالنسبة للمعوزين، ولكن هذه دراسة أولية ها هي

تتكمل كيف قلت لكم من دابا شهر، اللي تندر سوها مع الجمعية اللي

غادي يدخل فيها شراء الأدوية وكاين (l'Interferon)، وكاين دواء

آخر اللي يتخذ حتى هو معه، وكاين هناك حملات التحسيس.

فيما يخص هذا المرض بحال الأمراض الأخرى اللي ذكرتها، يعني

بحال الوقاية مهم جدا، والتحصين بهذا المرض، الناس يعرفوا أشنو هو

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

حقيقة هذا كذلك يعني سؤال مهم بالخصوص على أن هذا المصل (Anti-D) فوقاش كتححتاجو المرأة؟ كتححتاجو من بعد الولادة الأولى ملي تتكون هي (RH-) والرجل تيكون (RH+) إذن متيكونش هناك ملائمة ديال (les rhésus)، إذن مباشرة بعد الوضع أو خلال الوضع كتححتاج هاذ المصل ديال (Anti-D)، منذ يعني واحد الوقت كان كيتقطع في بلادنا، ولكن السبب د يال هذا الشي راجع لأشئو؟ أولا (Anti-D) هو قليل عالميا، لأنه الصنع ديالو واضح إشكاليات، كان واحد الوقت حقيقة تقطع من بلادنا، لأنه كايه شركة دوائية واحدة اللي كانت عندها واحد العقدة مع صانع هاذ (Anti-D)، وذاك صانع (Anti-D) كان ما بقاش يصنعوا، إذن في الوقت اللي كان غادي يتعاقد مع شركة أخرى وقع مشاكل.

الآن باش نتصداو لهاذ الشي كلو، احنا بدينا تنشريو (Anti-D) داخل المستشفيات، بالإضافة إلى أنه رغم أنه ما يتقال راه كايين في الصيدليات، أشئو واقع اليوم؟ دابا إلى امشي للصيدلية، لأ نه هو قليل باش كيتباع، إذن ما تيمكنش الصيدلي يكون دائما عندو متواجد (Anti-D)، ولكن ملي كتمشي تنقول لو محتاج (Anti-D) في أقل من ساعة، وهذا الشي راه شحال من مرة كتمشيو نشريو الدواء، من بعد ساعة كترجع كتلقى (Anti-D) كايين.

ولكن بالرغم من كل هذا الشي، احنا هاذ السنة اقتنينا 4600 قارورة من مصل (Anti-D) بقيمة ديال 2 مليون و 460 ألف درهم، مما يوازي 2000 جرعة اللي وزعناها على جميع مستشفيات المملكة، ربما غادي يجيك قليل هاذ العدد، ولكن في السنة تنستهلكو على أكثر تقدير 20000 علبة.

وغير اللي بغيت نشير أنه إلى كان شي واحد محتاج (Anti-D) وما لقاهش في شي صيدلية أو ما عارفش فين يلقاه، أنا غير بغيت نذكر أن وزارة الصحة واضعة رهن إشارة المواطنين والمواطنات رقم اقتصادي، إذن أذكر هو 080.100.53.53 وإذا اتصلوا بهذا الرقم نحيلهم على الجهة التي يمكن لها تزودهم ب (Anti-D).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العالفي:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم، إلا أننا نعتقد حازمين أن تحسين المؤشرات الخاصة بالولادات الخاضعة للمراقبة الطبية لا يمكن تحقيقه، والحال أن مصل (Anti-D) وبشهادة العديد من الأطباء والصيدليين لا زال إلى اليوم منقطعاً، مما يتسبب ويخلق العديد من المضاعفات الصحية لدى الأم والجنين على السواء، بل إن انقطاع هذا المصل الحيوي سيكون سبباً في الإعاقة الذهنية أو الجسدية للأطفال المواليد والإجهاض بالنسبة للنساء، وطبعاً بشهادة الأطباء المتخصصين. ونحيطكم علماً، السيدة الوزيرة، أن انقطاع هذا المصل دفع بالعديد من المواطنين رغم إمكانياتهم المادية المتواضعة، ورغم الثمن الباهظ لهذا المصل الذي يفوق 700 درهم كما أثرت في سؤالي، يضطرون إلى الذهاب إلى سبتة أو مليلية من أجل الحصول عليه، والأمر أنه كان على وزارتكم الوصية، وهذا من مسؤولية الحكومة، أن توفر هذا اللقاح في صيدلياتنا على غرار جميع اللقاحات الأخرى.

لهذا، نطلب من هذا المنبر أن تتدخل الحكومة بكل استعجال من أجل إنهاء هذا الموضوع، وتوفير هذا اللقاح بشكل مستعجل حفاظاً على صحة المواطنين وعلى صحة الأمهات وأبنائهن الرضع. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت نؤكد ومن هاذ المنبر تنقول وتؤكد أنني درت جميع الاتصالات وتبين على أنه (Anti-D) حالياً راه ما مقطوعش، (Anti-D) كايين في الصيدليات، كايين عند الشركة اللي تتجيبوا، كايين عند (le grossiste) الموزع اللي كيوزعو، وفي بعض الأحيان كتمشي للصيدلية يمكن لك تلقاه، أو بحال شحال من الأدوية ملي كتمشي للصيدلية كتقول لك تسنى واحد نصف ساعة، كتعيط وكيجي الدواء.

وغير باش نؤكد لكم، غير دابا بالصدفة أنا داخله، واحد السيد جا كنه ضرو على الأسئلة، قال لي أنا مشيت للصيدلية الأولى قالوا لي تسنى نص ساعة، مشيت للصيدلية الثانية لقيتو.

إذن الآن هو متواجد وأعطيتمكم الرقم، ومتواجد كذلك داخل
المستشفيات، حقيقة هو مرتفع، 780 درهم، ولكن احنا في
مستشفياتنا كل ما يتعلق بالولادة هو بالبحان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الآتي الثالث الموجه كذلك للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه
مشروع بناء المستشفى الجامعي لجهة سوس ماسة درعة، للمستشارين
المحترمين السادة : لحسن بيجديكن، الحسين أشنكلي، عبد الرحيم
العماني، عبد المالك الأعرج، مولاي امخج المسعود.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أكد الوزير الأول في تصريحه الحكومي الأخير يوم 18 مايو من
هذه السنة أمام مجلسنا الموقر على إصرار الحكومة لمواصلة تيسير ولوج
جميع المواطنين في مختلف جهات المملكة للعلاج وتحسين الخدمات
الصحية وتقريب الإدارة الصحية من المواطنين.

وفي مناسبات عديدة أكدت السيدة الوزيرة على الإستراتيجية
الإصلاحية الاستعجالية للنهوض بأوضاع الصحة العمومية لبلادنا،
حيث أن الميزانية المخصصة للقطاع عرفت زيادات مهمة من شأنها أن
توسع قاعدة الخدمات الصحية، وترقى بها إلى المستوى اللائق الذي
ينشده المواطنين المغاربة.

في هذا الإطار، التزمت على أنكم ستشرعون في بناء وإعداد
المستشفى الجامعي لجهة سوس - ماسة-درعة، هذه المؤسسة الصحية
الجامعية أصبحت الجهة في حاجة ماسة إليها، ذلك أن جهة سوس -
ماسة-درعة تعتبر أكبر جهة في المغرب تحتل 10% من تراب المملكة،
ويتواجد بها 10% من سكان المغرب.

إن هذا المشروع من شأنه أن يقرب الخدمات الصحية لكافة سكان
الجهات الجنوبية العزيزة علينا، وهي جهة كلميم - السمارة-طانطان،
العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، وواد الذهب-لكوية.

لذلك نسئلكم، السيدة الوزيرة، أين وصل مشروع بناء المستشفى

الجامعي لجهة سوس ماسة درعة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

لا بد أن أؤكد على أن وزارة الصحة عارفة بأن الدور الذي تلعبه
هاذ المراكز الاستشفائية الجامعية، أولا المراكز الاستشفائية الجامعية
الدور الأول دياهم ماشي فقط العلاج، أولا البحث العلمي وخصوصا
التكوين، فلذلك هذه المراكز الاستشفائية الجامعية مع وزارة التربية
الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، هذا ورش اللي تنقوده جميعا،
لأن كتكون هناك وصايتين، وصاية ديال وزارة التعل ليم العالي ووصاية
وزارة الصحة، واحد يعالج وواحد يؤطر وتكون ويتعلق بالبحث
العلمي.

على أي حال بعدما غادي نقاضيو فاس ومراكش، بالموازة بدأت
وجدة، وإن شاء الله غادي يوجد على نهاية السنة، بحيث الآن المغرب
عندو أربع مراكز استشفائية جامعية اللي تتوفر على 19 مستشفى
جامعي، والمقبل اللي هو مسجل ومتفقين عليه مع وزارة التربية الوطنية
هو إن شاء الله سوس ماسة درعة.

على أي حال هاذ السنة غادي تبدأ بالنسبة لـ 2010، ترصد لنا
في ميزانيتنا غلاف مالي يقدر ب 20 مليون درهم بالنسبة للدراسات،
منها أربعة مليون درهم كاعتماد أداء و 16 مليون درهم كاعتمادات
التزام.

وستكون لنا عدة لقاءات مكثفة على صعيد الجهة باش نشوفو
الاختيارات اللي غادي تكون، على أي أساس سنة 2010 هي سنة
الدراسة، على أساس أن المستشفى الجامعي المقبل نلتزم أنه غادي يكون
سوس-ماسة-درعة، نظرا لأهمية الجهة، ونظرا على أنه احل راه عارفين
لا ما يمكننا نستقرو مواردنا البشرية إلا إذا كوناها في الجهة التي تنتمي
إليها باش كتبقى قرب الأسرة دياها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

السيد الرئيس،

احنا ملي تنخاطبوكم، السيدة الوزيرة، تنخاطبو الحكومة، عرفنا أنه هذا المشروع يتطلب جوج وزارات، وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، وتعطاونا الوعود هاذي سنين، استبشرنا خيرا ملي أن في الميزانية ديال 2010 تبرمج فيها الدراسات.

ولكن المستشفى الجامعي مكيجيش غير التكوين، تيجيب حتى المتخصصين اللي تيصطاليو على حسابهم، وتيجيو ملي كيكون المستشفى الجامعي وتبولجوا لهاذ المدينة وكيقربوا الخدمات ديالهم للمواطنين، في عوض ماجيوش للرباط، ويجيو للدار البيضاء، كيقاوا في أكادير، حتى اللي غادي يجي من العيون غادي يجي غير لأكادير ، ما يجيش من العيون حتى للدار البيضاء أو الرباط.

لهذا تنطلبو منكم تقولوا لنا واش غادي تبرمجوه في هاذ 2011، ولا ما غاديش تبرمجوه؟ هذا هو اللي بغينا نسمعه من السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضل.

السيدة وزيرة الصحة:

على أي حال الدراسات غادي تستغرق سنة، كيف قلت لكم راه كاين 20 مليون ديال الدرهم اللي هي مبرمجة هاذ السنة على أساس عند نهاية الدراسة غادي نشرعو في بناء المركز الجامعي الإستشفائي، ولكن منقدرش نقول لك، لأن كاين هناك عدة تفكير، المهم المركز الإستشفائي الجامعي في التركيبة ديالو اللي غادي نوقفو عليها غادي يكون إن شاء الله، نتتمناو أننا نبدأوه في 2011 إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الرابع الموجه كذلك للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه مراقبة الأخطار في مراكز تصفية الدم، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلاي، زبيدة بوعيداد، أبو بكر اعبيد، المختار صواب، محمد نقاذ. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الأمر يتعلق بمراقبة الأخطار في مراكز التصفية ديال الدم السيدة الوزيرة المحترمة، تشكل مراكز تصفية الدم الناتج عن القصور الكلوي أهمية قصوى بالنسبة لشريحة هامة من المواطنين، الذين يعانون من هذا الداء العضال، حيث يلاحظ أن المرض يزداد تفاحشا في غياب تغطية كاملة واستجابة تامة للمستفيدين، سواء داخل المراكز التابعة لوزارتكم، أو التي تسير من طرف جمعيات المجتمع المدني، إضافة إلى أن أغلب هذه المراكز تحتاج لكثير من المراقبات علمية وتقنية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب، كما يلاحظ أيضا عدم وجود مسؤولين مختصين ومسؤولين قانونا للتصدي للأخطار التي تقع داخل هذه المراكز، مما هو كما معلوم يهدد حياة هؤلاء المرضى.

نحن نضع هذا السؤال لكي نعرف ما هي التدابير التي يجب أن

تكون مستمرة، والتي تأخذها وزارتكم من أجل تحديد أولا

المسؤوليات لأن يجب تحديد المسؤوليات في هاته القضايا ديال التصفية ديال الدم وتفادي الأخطاء، مع أنها موجودة الأخطاء بهاته المراكز، وكذا العمل على التغطية الشاملة، يجب أن نذكر السيدة الوزيرة على أن التغطية الشاملة لكل تراب المملكة شيء واجب، حتى يمكن لنا أن نقول تعميم هاته الخدمة على كل المستفيدين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

إذن بالنسبة لهذا الإشكالية ديال مراكز تصفية الدم ولضمان سلامة وأمن المرضى، فاحنا عندنا عدة معايير، كاين هناك معايير بالنسبة اللي تطبق بالنسبة للسلامة، لا بالنسبة للبناء، لا بالنسبة للتجهيز، لا بالنسبة كذلك لمراقبة حدود المصفاة، اللي هي متعلقة بمعالجة الماء المخصص لتصفية الدم.

وبصفة عامة حتى الجمعيات التي تسير هاذ مراكز تصفية الدم،

تقريبا 99% منها كلها داخل مستشفياتنا، و 90% من العاملين

داخل هذه المراكز لتصفية الدم كلهم عاملين من أطباء وممرضين،

أنا ما تديرش نقد للسيدة الوزيرة، ولكن من أجل التعاون ومن أجل الواجب الوطني، هو أن الوفيات المتعددة في مراكز التصفية يجب إحصاؤها لمعرفة الحقيقة، احنا كنا نظن من السيدة الوزيرة أن تعطينا بعد البحث إحصاء عن عدد المرضى ونسبة المعالجة لتأكد على أن كاين واحد النشاط قانوني ووطني في هذا المجال.

بغيت نبلغ للسيدة الوزيرة، وأتمناها باش هاذ القطاع تعمل فيه جهد كبير، لأنه عمل جبار، عمل إنساني، العالم القروي والعالم الحضري، كاين واحد التفاوت في التدخلات ديال هاذ المراكز، يجب معرفتها.

ثانيا، هو أن لا يخفى عليك على أن التدخلات والنفوذ تلعب في صحة المرضى ديال القصور الكلوي والمريض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الخامس الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه النظام الصحي الوطني، للمستشارين المحترمين السادة : عبد العزيز العزاي، مصطفى القاسمي، ناجي فخاري، محمد زاز، اممر حداد بابا. تفضل السي زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

لا يجادل اثنان في الجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة الصحة في الوقت الراهن، وذلك راجع إلى الإرادة الملكية القوية الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ووعيا منها بتطلعات الساكنة إلى مستوى رفيع للعلاج وللخدمات الصحية، وذلك باعتبار الصحة حق من حقوق الإنسان الأساسية.

لكن التحسن الحاصل يبقى محدودا مقارنة من جهة مع المعدلات التي تسجلها دول في نفس المستوى الاقتصادي، خاصة بالنسبة لصحة الأم والطفل، ومن جهة أخرى للتفاوت الحاصل بين الوسطين الحضري والقروي نظرا لصعوبة ولوج السكان القرويين للمؤسسات العلاجية،

وبعض الأحيان تضيف الجمعية بعض المرضى، إذن أشنو هو الهدف؟ تنقول علاش كاين الأطباء ديالنا؟ لأنه كاين أولا داخل المستشفى، وتتبقى المسؤولية في آخر المطاف على المستشفى وعلى وزارة الصحة، وملي غادي نعدلو القانون 10.94 ما كاينش 10 القطاعات، يعني اللي تدير واحد الفعل طبي خصو يتصنف يا إما قطاع عام يا إما قطاع خاص، يا إما قطاع خاص ديال غير الربح (à but non lucratif)، ما كايناش حاجة أخرى، لأن ملي تدير الفعل الطبي خصو يكون تحت مسؤولية الطبيب، كان عاما أو خاصا.

على أي حال كاين هناك عدة معايير ومراقبة لسلامة وجودة الخدمات، وحقيقة احنا بعدا شخصيا ملي جيت لوزارة الصحة، ما عمري ما سمعت على أنه كاين شي خطأ أو لا كان شي حاجة اللي ناقصة في جودة الخدمات، حقيقة كانوا جمعيات أو كانوا خواص أو كان قطاع عام، بصفة عامة كاينة جودة الخدمات هي اللي بصفة عالية.

اللي بقى هو التكفل، هو اللي الآن امشينا به، الآن الأساس هو أننا نشريو بالخصوص في المدن اللي كاينة، باش ما نضيعوش الأموال ديالنا والوقت، نمشيو نبنو نديرو الموارد البشرية ديالنا في المناطق اللي ما عندهم والو، ما كاين والو من غير القطاع العام، إذن نركزو على هذه الأماكن باش نسرعو الوتيرة، على أساس أنه في المدن اللي تبتواجد القطاع الخاص نقتنيو الخدمات، وهذا هو اللي غادي يمكن لنا أننا قبل آخر هذه السنة، أننا نصفيو بصفة نهائية هاذ المسألة ديال تصفية الكلي، ودائما نرجعو تبيقى الحل هو أولا الوقاية من هذا المرض، وثانيا زرع الأعضاء وزرع الكلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار المحترم؟

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

شكرا السيد المحترم.

السيدة الوزيرة،

أنا أشكرك على الجواب ديالك، وأنت السيدة الوزيرة المحترمة في حكومة صاحب الحلالة تشدين الكثير من القضايا بجد، ولكن نحن نحس على أن هاذ القطاع ديال تصفية الدم لخطورته، الوزارة المحترمة في نظري تشد بجانب آخر، وهو ما لا يجب أن يكون، المراكز ديال التصفية تسير بكيفية متشتتة.

الشيء الذي يستدعي تطبيق تدابير تصحيحية لتوفير الظروف الكفيلة بتسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الحركات العالمية، وذلك لضمان التأهيل الشامل للبلاد اقتصاديا، وذلك باعتباره شرطا أساسيا للاندماج.

السيدة الوزيرة، الجهود التي نقوم بها الوزارة ديا لك، الجهود التي نقوموا بها انتما بجهودات حميدة، بجهودات تشكرون عليها، ولكن نريد المزيد من المستشفيات، المزيد من الأطباء، المزيد من المعدات الطبية في القرى النائية، إن الله يحب المؤمن الملحاح، ونحن نلح عليك باش تزيدنا في هاذ الجهود ديا لك.

لذا نسالكم، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير المستقبلية التي تنوي الوزارة اتخاذها للتقليص من عدد الوفيات بالنسبة للأمهات أثناء الوضع، وكذا في صفوف الأطفال حديثي الولادة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

احنا نتعرفو على أنه كاين هناك فوارق ما بين العالم الحضري

والعالم القروي، فلذلك وضعنا مخطط عمل خاص بالنسبة للعالم

القروي، واحنا يعني تنبرمجو سنة بعد سنة في ميزانية وزارة الصحة ،

أولا، التزويد بالموارد البشرية، تأهيل المراكز الصحية، فتح التي كانت

مغلقة، إلى آخره من إجراءات، بالإضافة على إدخال الفرق المتنقلة،

اللي هي أساسية واللي غادي تعطي الدفعة نوعية بالنسبة للعالم

القروي.

وبالموازاة مع ذلك، كتعرفوا على أن وزارة الصحة وضعنا

كتحدي، وهذا أكبر تحدي هو التقليل من عدد وفيات الأمهات

والأطفال في بلادنا، لأنه كانت نقطة حقيقة سوداء، والتي احنا اللي

انخرطنا، وجلالة الملك أعطى الانطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

اللي كتوضع الشخص هو رجع في صلب كل التنمية، ما يقاش مقبول

نمائيا.

الأوراش الحقوقية كانت كذلك تم فتحها، إذن مكايين لاش نقبلو

على أن امرأة في بلادنا، ملي تتجي تعطي الحياة أنها تتلقى الموت،

فوضعنا عدة إجراءات في هذا المجال، إذن احنا مطالبين كذلك أننا

نوصلو لواحد الأهداف ديال الألفية للتنمية، فوضعنا مخطط عمل

متكامل وواضح المعالم اللي شاركوا فيه جميع الخبراء من قطاع عام،

من قطاع خاص، من جمعيات من المجتمع المدني، ووضعنا هاذ البرنامج

عمل اللي فيه عدة إجراءات، فيه 8 إجراءات و28 قرار، اللي ابدينا

في تنفيذ العديد من هذه الإجراءات والقرارات ابتداء من هاذي سنتين.

فاليوم تنشوفو على أنه المتدوية السامية للتخطيط فقد وصلت

بعدما دارت نتائج دراسات ديال السكان، وصلت نسبة وفيات

الأمهات انخفضت من 227 إلى 132، هنا حددناها كهدف في أفق

2012، أننا ننزلوه إلى 50، احنا بعدا وصلنا من 227 ل 132.

بطبيعة الحال باقي 132 بزاف، كل امرأة اللي تتوفى ما خصناش

نقبلوها، ولكن تنشوفو على أن الجهود اللي قمنا به، الإجراءات اللي

وضعناها، الجهد اللي تندير، وهذا ملف اللي هو كيف قلت لكم

واضعاه وزارة الصحة، وأنا شخصيا أشتغل عليه كل يوم كل يوم باش

يصبح بلادنا مثالي، باش ما تبقى حتى شي امرأة تتوفى، و نفس الشيء

بالنسبة لوفيات الأمهات، عندي عدة أرقام، عدة إجراءات اللي قمنا

بها، ولكن ربما الوقت ما تيسمحش أنني ندخل في تفاصيلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السي الناجي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارين المحترمين،

نشكر السيدة الوزيرة على ما قدمته لنا، لا أحد ينكر السيدة

الوزيرة الاهتمام بالصحة من صاحب الجلالة وكذا الحكومة ديالو،

نشهد لكم بالتحدي ألا وهو التقليص في عدد الوفيات.

السيدة الوزيرة، وضعت مخططات كثيرة ومتنوعة : المناطق النائية،

السيدة الوزيرة، سيارات الإسعاف المجهزة، شراء الأدوية، يعني التغطية

الصحية للمعوزين، هناك عمل جبار السيدة الوزيرة، ولكن بالموازاة مع

هاذ العمل خاص تكون واحد الميزانية في المستوى ديال الوزارة، هناك

بعض الدول وزارة الصحة تيعطيها أولوية، وربما تكون هي الوزارة الأولى اللي تحظى بالميزانية الكبرى فيما يخص تسديد حاجيات هذا القطاع.

ولكن نحن نريد ونريد أن الحكومة تعمل جاهدة مع وزارة المالية لتخصيص ميزانية في مستوى الحكومة وفي مستوى سد الحاجيات والمتطلبات اللي كيطلبها المواطن، وكذلك الصحة راهنا من الأوليات ديال الحكومة، فشكرا لكم السيدة الوزيرة على العمل اللي كتقوموا به.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة والفعالة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الآبي الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالأشخاص المسنين، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الرحموني، العربي حربوش، عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، حسن أكوچكال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد أعدت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن إستراتيجية خاصة بالأشخاص المسنين، تتضمن التغطية الصحية والسكن والاهتمام بقضاياهم الخاصة، وانشغال الوزارة بهذه الفئة وبلورة إستراتيجية وطنية خاصة بها أمر يستحق التنويه ويعبر عن الالتزام بتنفيذ مضامين التصريح الحكومي، وعن عمل جاد لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن لتجسيد فكرة التضامن في بعدها المؤسساتي وليس الخيري، ومواكبة التحولات التي تعرفها الأسرة في المغرب.

ونحن ندرك، السيدة الوزيرة، أن التجسيد العملي لهذه الإستراتيجية موكول لعدة قطاعات وزارية وليس فقط لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، غير أن الوزارة تقوم بدور محرك ومحفز لمختلف قطاعات وزارية لتنفيذ ما يخصها من هذه الإستراتيجية، ونسائلكم،

السيدة الوزيرة، عما تقومون به بهذا الخصوص، وأين وصل التنفيذ الفعلي للإستراتيجية الوطنية للأشخاص المسنين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى فريق التحالف الاشتراكي على وضع هذا السؤال الهام المتعلق بالإستراتيجية الوطنية للأشخاص المسنين، فعلا المغرب عرف الانتقال الديمغرافي ديالو اللي كييجعل ع لى أنه حسب التطلعات، أنه الفئة ديال الأشخاص ما أكثر من 60 سنة اللي كانت كتشكل 8% في سنة 2004، غادي تصبح في 2030 كتشكل 15% من الساكنة، وهذا التحول لابد أنه يتطلب تحديات جديدة وإشكاليات اللي ما كيعرفهاش فقط بلادنا بل عدد من دول العالم كيعرفوا هاذ الإشكالية، وخاصة أنه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهاذ الفئة هي أوضاع صعبة جدا، حيث أنه 83% منهم هم أميين، و 82,7% من المسنين ما كييتفروا على أية تغطية صحية، وكاين مشكل ديال الإعاقة وعدد كبير من المشاكل اللي كيغانيو منها هاذ الفئة، اللي من ضمن النقط الإيجابية اللي كتمتع بها هاذ الفئات في بلادنا والحمد لله هو التضامن العائلي، حيث أنه فقط 6% من هاذ الفئة من المجتمع هي اللي خارجة على الإطار ديال التضامن العائلي. احنا كقولو الإستراتيجية الوطنية للأشخاص المسنين اللي قمنا بتحضيرها بطريقة تشاركية، اعتمدت على المبدأ على أن نا ما خصناش فقط نعتمدو على التضامن العائلي، خصنا نشجعوا التضامن العائلي هو ضروري، ولكن خصنا كذلك نحسن الأوضاع باش يسهل الأمور على هذه الأسر اللي تتكفل بالأشخاص المسنين.

وكذلك أننا إلى جانب التضامن العائلي أننا ننمي التضامن

المؤسسي والتضامن المجتمع مع الأشخاص المسنين، هاذ الإستراتيجية تم التقديم ديالها أمام مجلس الحكومة في فاتح أكتوبر 2009، وهي فعلا مطابقة للمقاربة الحقوقية وللتوصيات ديال مؤتمر مدريد ديال 2002 حول الأوضاع ديال الأشخاص المسنين، وعندها 4 محاور:

أولاً، المدخول والتقاعد؛

ثانياً، الصحة؛

ثالثاً، السكن وظروف العيش؛

ورابعاً، مكانة الأشخاص المسنين ومشاركتهم في المجتمع.

وعدد من هاذ النقط هي مرتبطة بأوراش أخرى، على سبيل المثال

كاين الورش الكبير دبال إصلاح نظام التقاعد، اللي هو في فترة

دراسة، واللي هو قريب يخرج إلى الوجود.

كاين كذلك الورش دبال التغطية الاجتماعية، وأكد أنه هاذ

الإستراتيجية عندها واحد التكلفة مالية مهمة ماشي فقط بالنسبة

للدولة، ولكن كذلك بالنسبة للشركاء المؤسساتيين وإما الاجتماعيين

أو الاقتصاديين، وبالتالي لا بد أنه يكون واحد التشاور أوسع، ولذلك

قررت الحكومة أن تشكل لجنة وزارية من أجل تتبع...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

في الواقع لا يسعني، السيدة الوزيرة، إلا أن أثنى الجهود التي

تقومون بها في مجال التنمية الاجتماعية، وبالخصوص ما يتعلق بالجانب

النسائي سواء فيما يتعلق بالمساواة ومحاربة العنف الأسروي، وغير

ذلك.

كان بودنا أن نثير سؤال اليوم حول وضعية الطفولة في بلادنا لأن ه

نحن بصدد اليوم العالمي للطفولة، طفولتنا في وضع جد صعب لا نحتاج

إلى أن نذكركم وأنتم أدرى مني بهذا الموضوع، وأعتقد بأن الطفولة

معنى أقل من 16 سنة لم تنصفها بشكل كافي مدونة الأسرة، والسيد

وزير العدل بجانبكم، ليس الأمر يتعلق بتدخل في صلاحية القضاة الذين

يأذنون بتزويج الفتيات أقل من 16 سنة، يتعلق بمسؤولية الحكومة في

تنفيذ مضامين المدونة التي حرمت تزويج أقل من 16 سنة، وأعطت

صلاحيات لما يكون هناك حالات استثنائية تتعلق بالبلوغ وتحقق البلوغ

ومخيفة الفساد، فهنا كذلك أصبح كقاعدة هو التزويج وليس الاستثناء،

أظن أن وزارة العدل ووزارتكم في هذا المجال لا بد أن تمتع الطفولة

بمضامين مدونة الأسرة، هذا انعراج فقط.

أما فيما يتعلق بموضوع سؤالنا فبالنسبة لجانب المسنين، نحن نريد ..

هناك إستراتيجية وهناك مجهود جبار تقومون به، وبدأ يعطي ثماره

ولكن الإستراتيجية ليست قانوناً، ولذلك نحن نسائلكم هل هناك

مشروع قانون الذي يعطي أو يحمي هذه الفئة الهشة التي تحدثتم عن

أوضاعها، وليس الجانب التقاعدي فقط لأنه شيء عام، ولكن بجانب

لما يكون الإنسان في حاجة إلى ما يغيثه وهو في وضع صعب، لا بد أن

يكون هناك ضمانات المجتمع.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكراً للسيد الرئيس.

بعجالة، السيد المستشار المحترم، تطرقتم لقضية حماية الطفولة بصفة

عامة، يمكن لي أن أقول لكم أننا معبئين بطريقة مستمرة حول المسألة

ديال حماية الطفولة، لا فيما يخص تشغيل الفتيات كخدمات في

البيوت، ولا فيما يخص محاربة الزواج المبكر اللي هو قبل من 18 سنة،

حيث أنه فعلاً 10% من الزيجات هما يعني متعلقين بفتيات أقل من

18، ولكن هذا أقل مما كان عليه الأمر فيما يخص مدونة الأسرة

القديمة أو مدونة الأحوال الشخصية اللي كان فيها الزواج مباح في

15 سنة.

أما فيما يخص المشروع دبال القانون ماعدناش متعلق بالأشخاص

المسنين، ولكن مجرد ما يتم المصادقة على هاذ الصيغة النهائية دبال

الإستراتيجية الوطنية لتحسين أوضاع الأشخاص المسنين، إلا وغادي

يكون واحد خطة عمل اللي غادي يكون مصادق عليها من طرف كل

المتدخلين واللي غادي تكون فعلاً تتصرف، والآن بدينا في تصريح

عدد من المقتضيات دبالها، خاصة من خلال خلق فضاءات خاصة

بالأشخاص المسنين، حيث أنه في هذه الشهور القريبة 4 فضاءات

سيتم فتحها في الرباط والدار البيضاء (عين السبع)، وفي خنيفرة، وفي

مكناس، وكذلك هناك 44 دبال المراكز اللي هي حالياً اللي هي

كتمشى مراكز للأشخاص المسنين المعوزين، حيث 3222 دبال الناس

اللي هما عايشين في هذه المراكز، وهذا بالنسبة للناس اللي ماعدهمش

أي مدخول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد ياسر الزناكي وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار توجه جهوي محض، يهدف إلى تحقيق توازن التنمية السياحية الوطنية، وخلق دينامية تنموية بشكل يسمح بتغطية مجموع التراب الوطني، قامت الحكومة إلى جانب وضع المخطط الأزرق ومخطط مدائن، بتسطير برنامج لتطوير السياحة القروية والجبلية، حيث تم اعتماد مخططات ومشاريع تهم العديد من جهات المملكة في إطار برنامج فضاء الاستقبال السياحي، الذي يشمل كل من شفشاون، الحسيمة، تازة، إفران، أزيلال، الحوز، إميلشيل، ورزازات، زاكورة، الراشيدية، فكيك، إداوتنان، اشتوكة آيت باها، تزنت، وفضاء للاستقبال السياحي لمازكان.

وقد بلغت مجموعة من هذه المشاريع نسبة متقدمة فيما يتعلق ببرنامج إنجازها، ونحن كذلك بصدد تشخيص فضاءات سياحية قروية مجاورة للمحطات الشاطئية: موكادور، والشاطئ الأبيض والسعيدية ولكسوس.

ودائما في إطار خلق توازن سياحي جهوي، تم وضع برنامج للسياحة ذات الطابع المحلي، يشمل عموم التراب الوطني، ويتعلق الأمر بـ:

- سياحة البواخر العابرة بطنجة والدار البيضاء وأكادير وآسفي؛
 - الرياضات المائية بالناظور، شفشاون، الحسيمة، آسفي، أكادير، مير اللفت، العيون والداخلة وسيدي إيغني؛
 - الطيران الشراعي بورزازات؛
 - الفروسية بتزنت والجديدة واشتوكة وتنغير؛
 - سياحة تسلق الجبال بالراشيدية وورزازات؛
 - القنص السياحي بعرباوة؛
 - الصيد السياحي بأزيلال والعيون؛
 - القطار السياحي الصحراوي الرابط بين وجدة وبوعرفة؛
 - رياضة القفز بالمظلات في بني ملال؛
- هذا، ولا ننسى دور المجالس الجهوية للسياحة في بلورة الإستراتيجية السياحية الوطنية على المستوى الجهوي.

إضافة إلى ذلك عملنا واحد اتفاقية برنامج مع مؤسسة التعاون الوطني، التي تم الإمضاء عليها من أجل خلق مثل هذه الفضاءات في جميع جهات المغرب، وأكد أنه جهة سوس ماسة درعة لن تستثنى من ذلك، ستكون كذلك من المستفيدين من هذه المراكز التي خصصها كذلك الشراكة مع المنتخبين المحليين، مع الجماعات المحلية، لأنه لا يمكن للوزارة أن تحقق لوحدها، خص لا بد تعاون ما بين الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني والوزارة ديالنا مع المؤسسة ديال التعاون الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، وقبل أن نتقل إلى السؤال الموالي أحيط المجلس علما بأن هناك جلسة تشريعية بعد جلسة الأسئلة الشفهية، وشكرا.

إذن نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول البعد الجهوي للسياسة الحكومية في المجال السياحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

المغرب، السيد الوزير المحترم، قطع أشواط كبيرة في مجال الجهوية، وكما هو معروف المغاربة كلهم اليوم يعيشون ويرحبون بمشروع كبير وجريء، الذي نعتبره من الإصلاحات الكبرى التي غادي تعرفها بلادنا، ألا وهي الجهوية الحديثة والجهوية الجديدة.

السيد الوزير، إن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الجهوية الحديثة معناها أن لكل جهة نصيبها وحققها في استثمارات الدولة، بما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نخاطب السيد وزير السياحة، فنسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية لوزارتكم كم لمواكبة هذا الإصلاح حتى تؤهلون هذا القطاع الحيوي بجميع جهات المملكة؟

وشكرا.

أما بالنسبة للتسويق والإعاش، فيقوم المكتب الوطني المغربي للسياحة بالدعاية المؤسساتية لجميع مناطق المملكة، وتخصيص أروقة خاصة لجميع الجهات في المعارض والتظاهرات الدولية، هذا إلى جانب توجيه وكلاء الأسفار الدوليين لتسويق المناطق التي لا تعرف حاليا إقبالا سياحيا، بالإضافة إلى الشراكة مع شركات عالمية للطيران لفتح خطوط جوية جديدة، تربط العواصم الأوروبية بمختلف جهات بلادنا. وفي الأخير، فإن قطاع السياحة وفي إطار انخراطه في مشروع الجهوية الموسعة، الذي تراهن عليه بلادنا، منكب حاليا على وضع اللمسات الأخيرة للإستراتيجية، تمتد على مدى العشر سنوات القادمة (إستراتيجية 2020)، والتي من مرتكزاتها الأساسية البعد الجهوي واحترام البيئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك احترام الرئاسة الله يخليك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

هذا السؤال ح سب علمي طرحناه عدة مرات، ذكرتم في الجواب ديالكم عدة برامج وذكرتم عدة مناطق في المملكة التي استفادت من عدد من البرامج، كبرنامج البواخر العابرة، برنامج المخطط الأزرق، إلخ... ولكن، السيد الوزير، هذا لا يكفي لأنه لم تعطنا نسبة ديال الاستفادة ديال كل منطقة، واش غادي تقول لي بطبيعة الحال أشترتم لعدد من المدن، ولكن نسبة الاستفادة ديال هاذ المدن وهاذ المناطق مكايينش.

أنا لن أؤاخذكم على هاذ الشيء، لأن غادي نقولو بأنه هاذ الرؤية ديال 2010 وديال 10 مليون، هذا الشيء ورثوه، ولكن احنا بغيناكم، السيد الوزير، وأنتم إن شاء الله الرحمن الرحيم السنة المقبلة غادي تهيئوا برنامجكم وإستراتيجيتكم للقانون المالي المقبل، كنطلبو منكم، السيد الوزير، أنكم تديروا واحد شوية التوازن في الاستثمار السياحي، وهاذ الشيء قلناه في عدة مناسبات، راه من المستحيل المغرب يحقق هذه الرؤية ببعض المدن، إذا بغينا نحققو الرؤية اللي عندنا ديال 15 مليون أو 10 مليون سائح، لا بد ما نحسسو المغرب كامل، لأن الدول الأجنبية التي تنافسها أو بغينا نكونو بحالها، كتوظف جميع المناطق ديالها، كتوظف جميع المدن ديالها لاستقطاب السياح.

احنا بيني بينك، السيد الوزير، بالله عليكم قل لي أنا غادي نتكلم لكم على جهة مكناس تافيلالت، وغادي نعطيكم بعض الأرقام، لأنه كنشوفو بأن 150 ألف سرير فندقية كتواجد في 10 مدن، بالله عليكم واش هاذ 10 المدن في المغرب هما اللي غادي يحققوا لنا هذه الرؤية ديال 10 مليون أو 15 مليون سائح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار.

أنا أتفق معك في الملاحظات ديالك، خصوصا نقط الضعف ديالنا في المغرب في المجال السياحي هي تمرکز السياحة في بعض المناطق في المغرب أو المدن في المغرب، هذه حاجة متفقين عليها، وكنشغلو اليوم بحال اللي قلت على الخطة المستقبلية ديال 2020، لأن دازت هذه المرحلة الأولى ديال 10 سنوات، ومنها كتتعلمو وكنشغلو عندنا نقط الضعف وعندنا نقط القوة ديالنا، وهذه من نقط الضعف متفقين عليها.

في الخطة المستقبلية كتشخرط كما ذكرت في الجواب ديالي في مبدأ الجهوية الموسعة، معناها نحاولو نخلقو مناطق سياحية في جميع الجهات ديال المملكة ديالنا، للأسباب التي ذكرت لأن لازم تكون، هنا فين تتدخل تنمية التراب الوطني، وإن شاء الله السياسة ديال الجهوية الموسعة كتسهل حتى على السياحة باش تكون عندها هاذ الخطة هاذي اللي كتجعل وغادي تساهم إن شاء الله في تطوير أي منطقة، غادي تكون تدريجيا، لأن ما يمكنلكش تدير ك لشي دقة واحدة، ولكن المبدأ تما، المبدأ هو باش تكون أي منطقة عندها حتى هي يمكن لنا نستغلو الغنى الطبيعي ديالها أو التراث ديال أي منطقة في المغرب ديالنا، غادي تكون تدريجيا، وهذا هو المبدأ الأساسي ديال هاذ الخطة إن شاء الله ديال 2020 اللي غادي تتاح لي الفرصة نعرضها بطريقة دقيقة في الأشهر القادمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول قانون الملكية المشتركة، للمستشارين المحترمين : السيدة زبيدة بوعبياد، السادة: مولاي الحسن طالب، حفيظ وشاك، مصطفى الهيبية، امبارك النفاوي.

تفضل السي امبارك.

المستشار السيد المصطفى الهيبية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

لا تخفى على سيادتكم مدى التطور الذي عرفه قطاع السكن المشترك ببلادنا في السنوات الأخيرة ومساهمته الناجحة في التقليل من العجز الحاصل على مستوى الوحدات السكنية بصفة عامة، إلا أن تفعيل القانون 18.00 بمثابة نظام الملكية المشتركة لازال يعرف بعض التعثرات في مختلف المحاكم المغربية، مع غياب أقسام خاصة بهذا النوع من التقاضي.

وحتى لا تنهار الجهود الفردية للمتطوعين في سبيل تنظيم الملكية المشتركة بمختلف الجماعات السكنية طبقا للقانون سالف الذكر - أي 18.00- فإن القضاء المغربي يجب أن يساير هذا التطور الملحوظ في ميدان السكن المشترك، وكذا فيما يخص السكن الاجتماعي حفاظا على المكتسبات في هذا الميدان.

وعليه فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الواجب اتخاذها لخلق محاكم بهذا القطاع، وكذا عن إمكانيات خلق قضاء استعجالي للبت في المنازعات القضائية لهذا النوع من السكن والخدم ن إحجام المواطنين على استعماله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد محمد الناصري وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما تفضل السيد النائب المحترم، المحاكم المغربية على إثر إصدار القانون المتعلق بالملكية المشتركة الذي أشار إليه السيد المستشار المحترم والذي سبقه قانون آخر، عرفت المحاكم المغربية عدة قضايا مرتبطة بالملكية المشتركة كالمنازعات المتعلقة بالأجزاء الم شتركة أو المنازعات المتعلقة بالسكن المخصص للحارس أو بالمرائب، وكذلك المنازعات المتعلقة بالواجبات التي تقع على الملاك المشتركين من أجل تسيير الملكية المشتركة.

وارتباطا بسؤالكم، السيد المستشار المحترم، تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القضايا غالبا ما يعرض إما على القضاء الاستعجالي وإما على قضاء الموضوع، فعندما يتعلق بقضاء الموضوع في أغلب المحاكم يعرض إما على الجلسات التي تبت في القضايا المدنية وإما على الجلسات التي تبت في القضايا العقارية، أما الاستعجالي فهو ذات الاستعجالي سواء بالنسبة لهذه القضايا أو لتلك. إلا أن المنازعات المتعلقة بالملكية المشتركة لم تبلغ إلى حد اليوم المدى والأهمية التي تقتضي إنشاء محاكم خاصة بها، الأمر الذي يفرض نفسه في بعض الأحيان هو إحداث غرف أو جلسات مخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بالملكية المشتركة، وكذلك الشأن في القضايا الاستعجالية، كما أن هنالك جلسات مخصصة للقضايا المتعلقة بالأكرية، فيمكن أن تحدث جلسات مخصصة لقضايا الملكية المشتركة، ولكن عندما يكون عدد القضايا يستوجب ذلك، أما إحداث محاكم متخصصة في القضايا المتعلقة بالملكية المشتركة، أعتقد بأنه لم يكن الأوان لذلك.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الهيبية:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على ما جاء في جوابكم، ونحن لا نشك في عملكم، المراد السيد الوزير حتى لا تذهب جهوداتكم سدى، نلح على ضرورة إحداث أقسام خاصة للنظر في مشاكل الملكية المشتركة ريثما تحدث تنسيق مع الوزارة المعنية لخلق قضاء استعجالي يبت في هذه النوازل للحد من المشاكل التي يعيشها أغلب الملاكين في الملكية

المشتركة، خاصة السكن الاجتماعي مع ما يرافق ذلك من تشويبات لواجهات الإقامات والعمارات إلى غير ذلك.

السيد الوزير، نقول لكم على المشترك على أساس السيد أخذ الطبقة الأولى، وعندو (la cour) كيشدو كيبي فوق منو، كتجي السانديك كتقول لو لا يعقل باش تبني فوق هاذ، إذن خصو يلتجئ لهاذ المحاكم، المحاكم كتطول، كيحي الأخر كيسد واحد الواجهة ديال العمارة كيح بسها، مكيقاش.. هذا هو السيد الوزير علاش حطينا لكم هاذ السؤال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على عنايتكم بماذ الموضوع، إحداث أقسام هذه من المسائل التي يمكن أن نحدثها إذا تطلب الأمر ذلك، إذا كان عدد القضايا تستوجب إحداث أقسام متخصصة.

القضاء الاستعجالي يمكنه أن يبت في الأمور التي تفضلتم بالإشارة إليها، سيادة المستشار المحترم، ولكن يمكن إذا اقتضت الضرورة ذلك أن تبعت وزارة العدل إلى رؤساء المحاكم والرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف بتعميم لإثارة الانتباه إلى ضرورة العناية الخاصة بهذا النوع من القضايا، نظرا لكون التأخير في البت فيها يترتب عنه تعجيز أو تأخير في بناء مركبات سكنية خاضعة للقانون المتعلق بالملكية المشتركة. وشكرا السيد الرئيس والسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير العدل، موضوعه تأهيل المحاكم، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد اللطيف أبدوح، عزيز الفيلاي، محمد بلحسان، علي قيوح.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أحبي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اسمحوا لي، طرحنا هاذ السؤال، السيد الوزير، لنؤكد أنه من المعلوم أن وزارة العدل وفي إطار التعليمات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، قد قامت وتقوم بعدة مجهودات من أجل تأهيل المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

كما أن الوزارة لا تدخر جهدا من أجل تحويل المحاكم إلى فضاءات لائقة لاستقبال المتقاضين وتسهيل مأمورياتهم في مجال التواصل مع الأجهزة القضائية عن طريق خلق مصالح الاستقبال وإحداث مؤسسة القاضي الوسيط، كابتكار محمود من طرف السيد الوزير الذي يعد كرجل قانون ومحامي بارز، راكم عدة تجارب وخبر المحاكم عن قرب. كما أنه لا يمكن إنكار أن الوزارة قد عملت على تحديث المحاكم عن طريق إدخال التقنيات الجديدة والتكنولوجيا والمعلومات في جل المحاكم، وعلى الخصوص في المحاكم التجارية والإدارية.

إلا أن هذا المسار، السيد الوزير، هذا المسار التأهيلي للمحاكم، في اعتقادنا وعلى الرغم من أهميته سواء على مستوى التجهيزات أو الموارد البشرية لازال يتطلب المزيد من المجهودات من طرف الوزارة في مجال تدبير واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية المهمة التي وضعتها ولأول مرة الحكومة رهن إشارة الوزارة.

وفي هذا الصدد نسائلكم، السيد الوزير، ما هي ال رؤية المستقبلية للبرنامج الإصلاحي الذي تعتمده الوزارة للرفع من وتيرة تأهيل المحاكم ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا سيادة الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار على تفضله بإلقاء هذا السؤال، وأعتقد بأن سؤاله يتضمن جزءا من الجواب الذي كان يمكن أن أقدمه في الموضوع، أريد فقط أن أضيف لفائدة السيد المستشار وبقية السادة المستشارين المحترمين بأنه برنامج التحديث هو برنامج مستمر، ولم نشرع فيه الآن بل وقع الشروع فيه منذ مدة طويلة، إلا أننا نذهب فيه

بخطى حديثة، فقد تم تحديث 40 محكمة، منها 19 محكمة استئناف و21 محكمة ابتدائية، هذا في إطار مشروع "ميديا" المنجز بمساعدة الاتحاد الأوروبي، وقد تم مد القضاة بـ 5 آلاف حاسوب و3 آلاف طابعة، وتزويدهم بنظام معل وماتي متكامل لإدارة القضايا وإجراءات السجل التجاري مع وضع شبائيك الاستقبال بالمحاكم تقدم خدمات متطورة.

كما أنه، وهذا السيد المستشار يعرف ذلك، وقد رأى ذلك بأمر العين في المحكمة التي توجد في المدينة التي ينتمي إليها، تم إحداث كذلك 5 مراكز جهوية للحفاظ : في طنجة و تطوان ومكناس وفاس ومراكش وأكادير والدار البيضاء، إلى غير ذلك من المراكز، وتدار كلها بطريقة إلكترونية، ثم تم إحداث بوابة قانونية تسمى "عدالة المغرب" تحتوي على 70 ألف صفحة، تتضمن نصوصا قانونية واجتهادات قضائية ودراسات وتقارير، وهي قاعدة بيانات مفتوحة بالمجئ للعموم عن طريق شبكة الإنترنت.

ثم تم تزويد النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف بنظام (Visioconférence)، وبرسم 2010 سيتم تزويد المحاكم بأكثر من 4 آلاف حاسوب، وتعميم شبائيك الاستقبال المتطورة خدمة للمتقاضين وتسهيل استقبائهم، وتكوين القضاة والموظفين على استعمال المعلومات، ويتم تشجيعهم على ذلك بتوزيع الحواسيب المحمولة عليهم، ثم أحدثنا كذلك بوابة لتلقي الشكايات عن طريق الإنترنت والجواب عنها بنفس الطريقة، ولنجاح هذا البرنامج نفذ الوزارة حاليا مشروعا لتعميم هذه التجربة على كل محاكم المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني،

أولا أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على هذه المعلومات أو عندما ذكرنا ببعض الإجراءات التي قامت بها الوزارة، ولكن السيد الوزير نود أن يكون الإصلاح والتأهيل أعمق، وأعطي مثلا على ذلك بإعادة النظر في الخريطة القضائية نظرا لكون هناك عدد كبير من

المحاكم، وخاصة الابتدائية منها والمراكز القضائية، التي أحدثت ترضية لبعض الشخصيات السياسية أو على مقياس منها. كما أن هناك بعض المحاكم الاستئنافية التي لا جدوى من وجودها في نظرنا، باعتبار أنه هدر للإمكانات ولما تقوم به الوزارة، ولا بد في تصنيف المحاكم الاستئنافية أن تبني على معايير محددة ومدققة من حيث الإنتاجية.

ثم كذلك أنتهز هذه الفرصة، السيد الوزير، لأطلب في نطاق التأهيل كذلك، التفكير بجدية والمجلس الأعلى للقضاء منعقد حاليا في إعادة الانتشار للكفاءات القضائية على كافة المحاكم، وكذلك عدم حرمان بعض المناطق النائية من تلك الكفاءات القضائية باعتبار أن هذا حق لكافة المتقاضين وعدم تمركزهم في المحاكم الكبرى أي في الحواضر.

ثم نتمنى أن يذهب التأهيل والإصلاح إلى ما هو أبعد من أجل تحسين الوضعية المادية للقضاة وكذلك للمتسبين لكتابة الضبط وإخراج النظام الأساسي الخاص بكتابة الضبط إلى الوجود. ثم آخر ملتئم، وهو كذلك الآن الاعتناء ببعض المحاكم المتواجدة في المناطق النائية التي تعرف وضعية في بعض الأحيان لا تليق ولا تشرف القضاء في شيء، وهذا الإصلاح معول عليكم، السيد الوزير، باعتباركم من أسرة وابن القضاء، وقد خیرتم وتعرفون عن قرب جميع المحكم والمشاكل التي تتخبط فيها. ونتمنى لكم التوفيق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا سيادة الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن ما قاله صادق هو في نفسي، فنحن مقبلون على القيام بالأمر التي أشار إليها السيد المستشار المحترم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير العدل، موضوعه التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، للمستشارين

المحترمين السادة: محمد لشكر، عبد المالك أفرياط، عبد الحميد فاتحي،
عبد السلام خيرات، محمد الهبطي.

الكلمة للسيد عبد المالك، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

اسمحوا لي، السيد الوزير، في البداية أن أدلي بملاحظة أساسية على شكل تساؤل، وهو ما جدوى طرح هذا السؤال، إذا كان سيكون جوابكم نفس الجواب الذي قيل إبان طرحي هذا السؤال، حيث قلت بأنه لا تنتظروا مني أن أكون متهورا في تعاملي مع هذا الملف؟ للأسف هو أننا طرحنا هذا السؤال إبان نشر التقرير الشهير للمجلس الأعلى للحسابات، و الذي أشار لمجموعة من الاختلالات، ربما في نظركم قد لا تصل إلى مستوى اختلاسات، ولكن سندي بعض النقط التي ربما هي بمثابة إهدار للمال العام.

لذلك، السيد الوزير، بعد هذا التقرير الشهير، فالمغاربة كانوا ينتظرون أن يتم التعامل معه بنوع من الصرامة والجدية في إطار طبعاً دولة القانون، أنا أعرف السيد الوزير أنكم ستقولون بأن هذا التقرير في بعض الأحيان يدلي ببعض الملاحظات، ويخرج ببعض التوصيات، على أساس أن يتم تدارك بعض الاختلالات، خاصة فيما يتعلق ببعض المؤسسات العمومية وبعض الجماعات المحلية.

ولكن في نظركم وانطلاقاً من هذا التقرير الذي لم يعد شيئاً سرياً، بل يمكن الاطلاع عليه، نتساءل ما هي الإجراءات التي من المفروض أن يتم اتخاذها، وذلك درءاً لكل ما من شأنه أن يمس مصداقية هاته المؤسسة، مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة القضاء بشكل عام؟ وستبقى لنا فرصة للتعقيب بناء على ردكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

حضرات السادة المستشارون،

ماذا تريدني أن أقول أكثر مما قلت لمدة أكثر من نصف ساعة أمام المجلس الآخر؟ أعتقد بأن الوضع لم يتغير، وأن المتابعة في مثل هذه

المجالات خاضعة لقيود قانونية، أشرت لها ويبدو لي جليا أنكم قد اطلعتهم أو استمعتم أو قرأتم ما سبق لي وأن قلته أمام مجلس النواب هنالك حقيقة كوننا لم نقم إلى حد الآن بإجراء أي متابعة، هذا لا يخط من قيمة المجلس كالمجلس الأعلى للحسابات، هذا المجلس هو مؤسسة قانونية، لها اختصاصات قضائية ولها اختصاصات إدارية كذلك، وضع تقريراً، هذا التقرير أصبح تقريراً عاماً، مادام أنه قد نشر في الجريدة الرسمية، ولكن كما قلت في المجلس الآخر أن هناك مسطرة، هذه المسطرة تقتضي بعد أن ينشر هذا التقرير، إذا كان تبين للمجلس بأن هنالك أفعال تجرم قانونياً وتخضع لأحكام القانون الجنائي، فإن الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات يبعث بهذه القضايا وبالوثائق المثبتة لها إلى وزري العدل ليقوم بما يراه ضرورياً.

وأؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، بأنه إلى حد هذا اليوم ورغم التصريح الذي تقدمت به أمام الغرفة الأخرى، فإن السيد الوكيل العام أمام المجلس الأعلى للحسابات لم يبعث إلى وزارة العدل إلى حد اليوم بأي ملف موثق مرفق بالوثائق الضرورية، ليتأتى لوزارة العدل أن تبادر إلى القيام بالمتابعة القانونية والمؤسسة على وثائق وبيانات صحيحة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

غير لا بد في البداية أن نتمن المجهودات الجبارة التي يبذلها قضاة المجلس الأعلى للحسابات وأيضا باقي مكونات القضاء بشكل عام، وبالمناسبة نطالب بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاعتبارية، ولكن ما لا يمكن أن يستساغ هو أنه فعلاً هناك تجاوزات، وتجاوزات خطيرة، يمكن أن نذكر على سبيل المثال كيف يسمح مدير عام لإحدى المؤسسات أن يصرف في ليلة واحدة بأحد الفنادق 7 مليون؟ 7 مليون هو وأولاده أو امرأته؟ 7 مليون خسرها في ليلة واحدة من مال المؤسسة؟ هذا مدير واحد، ما بالكم بالعديد من الجماعات التي تعرف اختلالات وتعرف أيضاً تسبب في الميزانية، وبلغت مديونيتها العديد من الملايير، إذن من المفروض أن يكون هناك افتحاص وأن تكون هناك متابعة.. لأننا نحن هنا من ضمن مهامنا الأساسية هو المراقبة والمساءلة والمحاسبة إلى أن ينعم المغاربة بدولة القانون وإلى أن يجعل حد لكل أشكال التسبب في المال العام وإلى أن يجعل حد لاستمرار دولة

اللاعقاب، هذا هو اللي المغاربة اليوم باش ترجع، وهاد الشئ راه
تقولوه، وغادي نبقاو نقولوه لأنه اليوم المغاربة باش نردو المصادقية لا
للعمل السياسي ولا للعمل النقابي ولا المؤسسات ولا الأحزاب
كيخص فعلا أنه تجعل حد الدولة (اللي فرط يكرط).

لأن لا يعقل أن راه حنا عندنا 10 مليون مغربي على عتبة الفقر،
ومن ضمن الأس باب ديال هاذ الشئ هو هذا التسبب اللي كاين في
المال العام في واحد العديد من المؤسسات، لذلك فنحن ما باغينش
الخدمة في شئ أحد، ولكن نحن في الفريق الفيدرالي للوحدة
والديمقراطية نؤمن بالعدالة وناضل من أجل أن تكون هناك عدالة في
مختلف مستوياتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

إذا كنت حقيقة متفقا معكم حول ضرورة متابعة من يتصرفون في
المال العام، فأريد فقط أن أذكر بأن مثل هذه المتابعات تخضع لقواعد
وضوابط، وكما قلت أمام المجلس الآخر لا تطلبوا مني أن أكون متهورا
معناه أنه لا يمكن أن أجري متابعة دون أن تكون مستندة أولا إلى
أسس قانونية، وأن تكون مدعومة بالمسائل التي تثبت الأفعال المنسوبة
لشخص من الأشخاص، وإلا يمكن لهذا الشخص إذا وقع التصريح
ببراءة أو بعدم متابعتة، فيمكنه أن يتابع من أجرى المتابعة ضده
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير العدل، موضوعه
تفعيل نتائج المناظرة الدولية للقضاء التي انعقدت بمراكش، للمستشارين
المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي،
المهدي زركو، محمد برطني.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

الله يكثر خيركم بغيث نحتفظ بالوقت المتبقي للتعقيب.

السيد الوزير، أنتم تحضرون ثاني جلسة للأسئلة الشفوية بمجلس
المستشارين، لأنني أتقدم لأول مرة بسؤال فريق التجمع الدستوري
الموحد، ولكن في البداية لا بد من أن فنتكم على تعيينكم وزيرا للعدل
من قبل صاحب الجلالة، ون شيد أيضا بتجربتكم وخبرتكم في مجال
العدل التي تفوق ثلاثين سنة من الممارسة داخل ردهات المحاكم، ولكم
باع طويل جعلكم تحضون بالثقة المولوية للاستمرار في إصلاح قطاع
العدل والمنظومة التشريعية.

وبناء على كل هذا، السيد الوزير، نتوجه إلى سيادتكم بهذا
السؤال الذي يدخل في باب ملاءمة التشريع المغربي مع القانون المقارن،
ويتعلق الأمر بنتائج المناظرة الدولية للقضاء التي انعقدت بمراكش، حيث
خلصت إحدى اللجان إلى اعتبار التنصت على المكالمات إجراء لا
قانوني، ولا يمكن اعتماده لتوجيه الاتهام إلى الأشخاص.

سؤالنا، السيد الوزير، هل لديكم تصور واضح لجعل القانون
الجنائي المغربي ملائما لهذا التوجه الدولي؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

وأشكر بصفة خاصة السيد المستشار المحترم على ما تفضل به في
حقني، وأشكره كذلك لكونه تفضل فنقص من عمري أكثر من 15
أو 16 سنة، دون أن أمر بالمحاكم للتنقيص من عمري، فشكرا له.
يعلم السيد المستشار ويعلم السادة المستشارون بأن المشرع المغربي
في قانون المسطرة الجنائية في المواد 108 إلى 116 حول لقاضي
التحقيق الإذن بالسماح بالتنصت وأذن في حالة الاستعجال القصوى
الاكتفاء بالإذن من جانب الوكيل العام للملك وإعمال ما تم تسجيله
والتقاطه من مكالمات الهاتفية وإعطائها قوتها الإثباتية متروك للقضاء بما
له من سلطة تقديرية في تقييم ما يقدم له من حجج.
هذه هي المقتضيات القانونية الموجودة حاليا، تغيير هذه المقتضيات
إما على أساس مناقشات أو مطالبات أو ما يروج في بعض المنتديات،
هذه الأمور ترجع إليكم حضرات السادة المستشارين وكذلك إلى
الغرفة الأخرى من مجلس النواب.

بطبيعة الحال الندوات نحن نتبع ما يجري في أغلب الندوات، ولكن لكل ندوة طبيعتها، وما يصدر عن هذه الندوات ليس بالضرورة ملزما للسلطات الحكومية، ولكن إذا كان هنالك إمكانية إما أن يتقدم أعضاء البرلمان بمقترحات قانون لتغيير ما تم التوافق عليها في قانون المسطرة الجنائية وكذلك بإمكان الحكومة أن تتقدم بمشروع القانون إذا اقتضى الأمر ذلك أو اقتضت الضرورة ذلك أو كانت هنالك طلبات ملحة لتغيير هذه المقتضيات القانونية التي أدخلت على القانون المغربي في ظروف معينة نعرفها جميعا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب، واللي يمكن لي نقول لك، السيد الوزير، راه يمكن لي نقول لك راه تقدمنا بمقترح قانون باسم فريق الاتحاد الدستوري، كما تقدمت الأغلبية بمقترح قانون يقضيان بتعديل المادتين 108 و 111 من القانون الجنائي قبل المناظرة لأن احنا ما كناش كناينو المناظرة، قبل المناظرة، لأننا نؤمن بأن المغرب يتوفر على الكفاءات الحقوقية المؤهلة لتطوير المنظومة التشريعية القضائية وحمائتها من كل ما من شأنه أن يشكل مسا بالحريات الفردية التي ناضلت الجمعيات الحقوقية المغربية والأحزاب السياسية من أجلها، وكنا نتمنى السيد الوزير باش تجي بوا لنا هذه المقترحات وتقولوا هذه راها جات من عند مجلس المستشارين وتكون بادرة طيبة باش تناقش إلى كان شي تعديلات اللي غادي تكون موضوعية راكم غادي تقبلوها، كانت مسائل اللي غادي تناقش راه تناقش.

وحنا كنتكلمو، السيد الوزير، على قواعد ومبادئ عامة يجب أن تحكم عمل المؤسسات والسلطات العمومية وليس على حوادث عابرة ومعزولة ينص القانون صراحة على كيفية معالجتها.

السيد الوزير، أولا ديباجة الدستور تنص على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

ثانيا، الدستور ينص بصراحة في الفصل 11 "لا تنتهك سرية المراسلات".

ثالثا، هناك مبدأ عالمي حول مشروعية الدليل غير الشرعي الذي يكون نتيجة الخداع أو التصنت أو التنصت لأن كاين اللي كيفهمو

التصنت وكاين اللي متيفهموشاي التنصت أو الاستدراج وكل طريقة غير شرعية مثل التعذيب كذلك.

رابعا، مصادقة المغرب على المعاهدات الدولية في شان حقوق الإنسان والحريات الفردية.

خامسا، السيد الوزير، هناك نوع من التناقض بين المكتسبات التي راكمها المغرب في تطوير دولة الحق والقانون ومع اتساع الصلاحيات الممنوحة لقضاة التحقيق في تعميم استعمال وسيلة التصنت وانتهاك حريات الأشخاص.

السيد الوزير، إن سبب طرحنا لهذا الموضوع بالذات لأننا متفائلون في شخصكم ونوعية الأوراش التي فتحتها، وفي كونكم رجل حقوقي على رأس وزارة العدل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالإضافة إلى مقترح القانون الذي تفضلتم بالإشارة إليه، هنالك مشروع قانون للمسطرة الجنائية سوف يعرض على مجلسكم الموقر، يعالج هذا الموضوع الذي تفضل بالإشارة إليه السيد المستشار المحترم من خلال المتوافق عليه دوليا من احترام ضمانات حقوق الدفاع وما يفرضه الواجب على السلطة لتفادي الجرائم ولاسيما تلك التي تهدد أمن وسلامة المواطنين، ويمكن عند مناقشة الموضوع التقرير بشأن ما يعزز ويقوي ضمان المحاكمة العادلة واحترام الموائيق الدولية التي صادق عليها المغرب، وكذلك احترام المبدأ المنصوص عليه في الدستور وهو مبدأ سرية المراسلات.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته الفعالة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الترتيبات المتخذة لأداء مناسك الحج للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، مصطفى أبو الفراج، عبد الغاني مكاوي، محمد بن الشايب، محمد بنزويدي.

تفضلوا السي عبد الكبير.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

معالي الوزير، لازالت بعض الشهور القليلة بالنسبة لموسم الحج، وانتهت عملية القرعة سواء على مستوى العمالات أو على مستوى الوكالات، ونعلم أن وزارة الأوقاف تقوم بمجهودات جبارة وجليلة واجتهادات لحل المشكل.

لكن لتنوير الرأي العام نسألكم، السيد الوزير، كيف تمت هذه العملية، علما أنه توجد مشاكل ومشاكل عويصة؟

ثانيا، هل فكرت الوزارة في فتح عملية إضافية للمسنين؟

ثالثا، ما هي الإجراءات المتخذة في بعض الدول الأخرى؟

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد الوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم صاحب السؤال نشكركم والفريق، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم كما ذكرتم ونشكركم على هذا الإقرار أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تعمل في جميع الأوراش اجتهادات لحل المشاكل، ولاسيما فيما يتعلق بقضية الحج التي تتعلق به أفئدة المغاربة، وللأسف فإن العرض الرسمي في هذا الباب أقل بكثير من الطلب.

ورغبة من الوزارة في تحسين هذه الخدمة، خدمة الحج لهذه السنة، فقد اتخذت كل الإجراءات، وكما تعلمون فقد تقرر بصفة استثنائية هذه السنة إجراء عملية التسجيل والقرعة بالنسبة للموسمين 1431 و1432، وسبقت لي مناسبة شرح هذا الإجراء هو التمكن من تهييء الحجاج، ولاسيما في الأوساط القروية وغيرها للقيام بهذه الفريضة على أحسن ما يكون.

نعم تمت القرعة وقد أسفرت عن عدد كبير من المسجلين بلغ 333.816، منهم 272.752 ضمن لائحة تأطير الوزارة، أي 81,71%، واحنا دائما نرحب إذا زادت النسبة ديال الوكالات، وكنقترحو نتعاونو معهم كيفاش يمكن أهم المواطنين يطلبوا بمشيوي في الوكالات، والمسألة تتوقف على المسائل التجارية المعروفة، جودة الخدمات وقضية الثمن، والتناسب بينهم اللي هو معروف، بحيث احنا معندناش حتى لو كان حتى 80% تمشي في الوكالات راه احنا نشكر لهم الخدمات ديالهم، إذن 61 ألف هي اللي خرجت في قضية الوكالات، يعني 18,29%، وأجريت القرعة وسيتم استخلاص مصاريف الحج ابتداء من يوم الاثنين 28 يونيو إلى غاية يوم الخميس 1 يوليو، والحج هاذ العام غادي يطيح من غير مصاريف الجيب ب 31 ألف 854 درهم، كايين واحد شوية الزيادة لأن الأعمال الحاريجة في مكة وفي قضية السكن اضطررنا لهذه الزيادة، وطبعاً تقريباً كرينا ل80% ديال الحجاج، مع المنافسة اللي كاينة هناك بصفة خاصة هاذ العام.

عدد المسنين هي 4567، منهم 3865 في التنظيم الرسمي و732 لوكالات الأسفار، تتراوح أعمارهم الحمد لله بين 81 و104 السنوات، وكنعرفوا ماذا يقتضي هاذ الشريحة الديمغرافية من مرافقة صعبة جداً، واهتماماً بفتحة المسنين، كنعرفوا المسنين خصنا لهم دائماً 15%، وهذا شرعاً ضروري، ولكن هذا أقصى ما يمكن على ما يبدو لي، لأن شرعاً ما يمكنناشاي عاود ثاني نتعداوها. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على هاته الإيضاحات، علما بأنه الحج هو فريضة، لكن ما وقع في مراكش سوف يتكرر في مدن أخرى، مشاكل كثيرة واطلعت على هذا، ألا تظنون معالي الوزير أن النسبية لا بد أن تحترم بالنسبة للمسنين؟ ألم تروا أنه يجب على الأقل 60% من المسنين المسجلين هم الذين يستحقون في البداية أن يبروا إلى الحج؟ و25% ما هو أقل من 60 سنة، و15% أقل من 50 سنة، حتى يتمكن كل واحد من القيام بهذه الفريضة.

ثانيا، عملية سنتين، وهنا عملية القرعة، أعتقد أنه حرم عدد كبير من النساء حينما تكون القرعة يجب أن تكون الفرصة لكل واحد أن يمر عن طريق القرعة كل سنة بدل سنتين، لأنه هناك فقدوا الأمل بالنسبة للذين يريدون التوجه إلى الحج.

هذه بعض الاقتراحات، معالي الوزير، ونتمنى أن تكون اجتهادات، علما أنني طلبت في أول سؤال، ما هي الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول الأخرى بالنسبة لموسم الحج؟ شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، استدعيو اللجنة باش نفسرو هاذ الأمور بيناتنا، واخا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الأوقاف، موضوعه مآل مدونة الأوقاف، للمستشارين المحترمين السادة : لحبيب العالج، خيرى بلخير، الحسن سليغوا، محمد المفيد، محمد عبو، تفضل السيد العالج.

المستشار السيد لحبيب العالج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

عكفت الوزارة منذ مدة على إعداد وهيئة مدونة الأوقاف، وقد جاء هذا العمل ملء فراغ تشريعي بناء على مطلب البرلمان بغرفتيه وكافة الحساسيات المرتبطة بالقطاع.

السيد الوزير،

الكل يعلم بأهمية الوقف كإحدى الدعائم الأساسية للوزارة الوصية وللتضامن الوطني، ذلك أن تدبير الأملاك الوقفية وتنميتها تعد أهم الرهانات الكبرى للتنمية الوقفية لإشراكها في سياسة الأوراش الكبرى التي تمضي بلادنا في بنائها.

السيد الوزير،

لا أحد يناقشكم في كون التنمية الوقفية التي تشدونها، والتي نتفق معكم فيها جملة وتفصيلا، تعمل على تحديد دور الأوقاف من خلال وضع خطط ومشاريع للمحافظة عليها وصيانتها وتنمية مداخيلها وفق أنجح السبل وأحسن الوسائل، وسائل التدبير بهدف إشراكها في تنمية الاستثمار العمومي، إلا أنه لا يمكن لهذه الأوقاف أن تلعب هذا الدور المهم دون أن تخرج مدونة الأوقاف إلى حيز الوجود.

السيد الوزير، اليوم نطالبكم بالتفسير وإعطاء آخر مستجدات في

هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، أشكرك على سؤالك، اشتغلنا والحمد لله في قضية مدونة الأوقاف لمدة 6 سنوات، إن تغيير هاذ القانون اللي صدر في 1913 والملاءمة بين الضوابط الشرعية والضوابط القانونية وإجراء الإتياء بالجديد في هذا الموضوع حسب متطلبات الاستثمار، كل هذا تطلب منا مجهودا كبيرا ومشاورة كبيرة مع فرقاء معنيين بهذا الأمر. الحمد لله وضع أمير المؤمنين أعزه الله طابعه الشريف على هذه المدونة، كما تعلمون، وقد صدرت في الجريدة الرسمية المؤرخة بيوم أمس، السؤال ديالكم غير تلاقى معها، ماشي زعما شي حاجة، بيوم أمس، الحمد لله وكنا نجتهد إلى آخر لحظة لإخراجها.

تقنن هذه المدونة المكونة من 170 مادة لأول مرة القواعد الفقهية المتعلقة بالوقف بما يدرأ تعدد الأقوال واختلاف التأويلات بشأنها، ويجمع شتاتها، ويحقق ملاءمة قواعد الفقه الإسلامي مع المنظومة التشريعية المغربية، كما تحين ضوابط الوقف لملاءمتها مع متطلبات تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون أي مساس بأصول مقرررة في المذهب المالكي.

وتنص المدونة كذلك على مقتضيات ونظم تدبيرية تيسر وتحسن

استغلال الوقف واستثمارها على أحسن وجه، وتضمن له الحماية

الناجعة مع التأكيد على استقلاليته المستمدة من طابعه الخاص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ونتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول حماية التراث الشفهي الوطني من الاندثار، وأحيط المجلس علما بأن الرئاسة توصلت بطلب من أجل أن يتولى السيد وزير العلاقات مع البرلمان الإجابة عن السؤال مكان السيد الوزير، شكرا.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، غادي يجاوب السيد وزير علاقات مع البرلمان، لأنه اعتذر، الثقافة، الاندثار.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

يعتبر التراث الشفهي مظهرا أساسيا من مظاهر الهوية الثقافية والحضارية لدى الشعوب وصورة جليلة تعكس جزءا مهما من تاريخ الحضارة والشعوب، وبلادنا غنية جدا بهذا النوع من التراث النظري لتنوعها الثقافي والحضاري الضاربة جذوره في عمق التاريخ. وإذا كانت الأحداث التاريخية الكبرى قد وجدت من يسجلها ويهتم بها، إلا أن الدراسات والبحوث تكشف كل يوم أن ما انتظر وضاع خلال العقود القليلة الماضية من ذاكرتنا كان كبيرا وغزيرا، رغم المحاولات الخجولة لبعض الباحثين من أجل ملمة واسترجاع ما ضاع من تراثنا الشفهي في ظل غياب الدعم الحكومي الكافي في هذا المجال، وهذا دور يجب على وزارة الثقافة القيام به وبدعم حكومي.

وهذا التراث الشفهي لا ينقص أهمية من تراث المخطوطات والحفريات والآثار التاريخية، إلى العهد القريب لازالت في بعض المناطق، وخصوصا في الجنوب المغربي وفي بعض الدول العربية لازال هذا التقليد متوارثا بحيث تعتبر "السابلة" أي مكان عبارة عن غرفة كبيرة مهيأة للجلوس ويتبادل فيها الحديث والحكي والشعر والروايات وتتناقل عبر الأجيال، فلماذا لا تأسس هذه الظاهرة بعد تخرج أفواج مكونة جامعيا، أي أن تكون شعبة جامعية يتعلم داخلها طلابا يتخصصون في هذا التراث الشفهي؟

ومع تصاعد موجة الأسئلة الفكرية حول ماهية الهوية في ظل العولمة التي باتت واقعا لا مفر منه، نسائلكم، السيد الوزير، ما الذي تقوم به

وتبوجهات سامية من أمير المؤمنين أعزه الله، تم إدراج نظام لتدبير مالية الأوقاف العامة لأول مرة، يراعي خصوصية الوقف ويأخذ بجميع الآليات المعتمدة في المحاسبة العمومية، وذلك من خلال إحداث مجلس أعلى لمراقبة مالية الأوقاف، سوف يبدأ في فاتح يناير 2011، يختص بالرقابة على جميع العمليات، سيكون مستقل، المتع لقة بالموارد والمصاريف ويرفع تقريرا سنويا بذلك إلى أمير المؤمنين باعتباره الناظر الأعلى للأوقاف. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السي العليج.

المستشار السيد لحبيب العليج:

شكرا السيد الوزير.

هو في الحقيقة هاذ السؤال جاء من أجل التواصل، لأنه المجتمع المغربي مجتمع متضامن، واحنا كنعرفو المستجدات والتغيرات في المجتمع المغربي، وأنه الوقف كان من السبل الأساسية ديال تضامن المجتمع المغربي الإسلامي الحديث.

أنه كنعقولو أنه هاذ العمل اللي قتمتم به بفاس في 6 سنوات مشكورين عليه، يحتاج إلى تواصل أكبر وإلى دعم في الأوساط الاجتماعية باش الإنسان من المجتمع المغربي يزكي هاذ العمل اللي كتقوموا به، وكذلك هو تحت لواء إمارة المؤمنين اللي كتفصل في هاذ الميادين، واللي الحمد لله كنعبروها دعامة للمجتمع المغربي والتضامن ديالو.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم على هم التواصل الذي نتقاسمه، وإن شاء الله صدرت ثلاثة نصوص أساسية: مدونة الأوقاف، والنص المنظم لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، والنص المنظم لمؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، إن شاء الله غادي نديرو عليها ندوة صحفية إما الأسبوع المقبل أو الذي يلي. وشكرا.

الحكومة من أجل جمع واسترجاع هذا النوع من التراث الوطني لقراءته وتحليله والاستفادة منه في الدراسات وغيرها؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم، وشكرا لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال، وسمحوا لي بالنيابة عن زميلي وزير الثقافة أن أتولى الإجابة.

مما لا شك فيه أن التراث الشفوي كما يعلم الجميع مظهر من مظاهر الهوية الثقافية والحضارية للشعوب، وبلادنا غنية بهذه المظاهر كما أوضحتم في سؤالكم، والتي تندرج فيما يسمى بالتراث اللامادي ببلادنا تتميز بتعدد وتنوع هائلين لهذا التراث، وهذا التراث مما لا شك فيه عرضة للتشوه والضياع كما أوضحتم في سؤالكم بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يعيشها المجتمع أكديد أن الوزارة بمفردها وبوسائلها المحدودة لا يمكن أن تفي بالغرض، لكن مما لا شك فيه أن الوزارة ملزمة بتحمل دور ريادي في هذه الخطة الوطنية، التي توجب باش يتدخل فيها كل الأطراف الرسمية والمدنية، سواء سلطات حكومية مختلفة، جماعات محلية، مجتمع مدني إلخ...

الوزارة تعمل حاليا على جرد وتوثيق التراث الشفوي على مستوى مناطق وجهات البلاد المختلفة، واستنادا على ذلك هناك أرشيف يهتم بالتراث الشفوي في بعض مصالح الوزارة، موزع بين مديريتين: مديرية التراث، ومديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات.

كما تنخرط الوزارة في الجهود الدولي الذي يسعى لحماية التراث الشفوي، فالمملكة صادقت في 2006 على اتفاقية موسكو لحماية التراث اللامادي، تمكنت الوزارة كذلك بتسجيل جامع الفنا في فضاء الحكي والتمثيل والتعايير الجسدية سنة 2001، وتمكنت من تسجيل مهرجان طانطان ضمن نفس القائمة سنة 2005، وتسعى إلى مبادرة مثيلة فيما يتعلق بمهرجانات فكيك وحب الملوك بصفرو، وتدخل عدة مهرجانات وطنية بحال مهرجان العيطة والطقطوقة الجبلية والدقة والحيدوس وإنشادن وأحواش وعبيدات الرمي، وغيرها في نفس

السياق، تنعولو على الوسائطيات والحوامل لتسجيل هذا التراث الشفوي وإنقاذه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش :

شكرا السيد الرئيس.

نستسمحكم، السيد الوزير المحترم، لأنه في تعقيب فريقنا على الجواب الذي تفضلتم به نيابة عن زميلكم في الحكومة، سأخاطبكم ليس فقط باعتباركم وزيرا، و لكن كمثقف يدرك قيمة وأهمية هذه الخاصية المميزة لهويتنا الثقافية والحضارية، خاصة التعدد والتنوع الذي أشترتم إليه.

مثلما تدركون بالتأكيد أن موضوع سؤالنا المتعلق بالتراث الشفوي، هو موضوع يهم حصيلة تراكم حضاري، له جذور ممتدة عميقا في التاريخ، تراكم تنتقل من خ لاله ما نسيميه بالحكمة الجماعية من جيل إلى جيل، نحن لا نتفاجأ في واقع الأمر، إذ بينتم في جوابكم بأن الحكومة غير مكترثة أصلا لأهمية وقيمة هذا الموروث، هاذ التراث الشفوي بكل دلالاته وأبعاده، إما أن الحكومة لا تدرك قيمة وأهمية هذا التراث، وإما أنها غير مبالية به أصلا، وتعتبره ترفا فكريا أو شأننا بهم دائرة المثقفين الضيقة.

نحن في واقع الأمر في فريق الأصالة والمعاصرة نميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة غير مكترثة بهذا الموضوع، ولا تتوفر على رؤية والدليل على ذلك أنه عندما كنا بصدد مناقشة الميزانية القطاعية المرتبطة بوزارة الأوقاف، ثبت لدينا والتسجيل موجود والنقاش اللي درناه مع السيد الوزير موجود، ثبت لدينا بأن الحكومة لا تتوفر على مشروع ثقافي ولا على رؤية واضحة المعالم، والدليل على ذلك هناك عدة أدلة ومؤشرات، ولكن لضيق الوقت أكتفي بثلاثة فقط أو أربعة:

المؤشر الأول: أن السيد الوزير الأول في تصريحه الحكومي لم يعط أية أهمية إطلاقا للمشروع الثقافي، ولم يتحدث إطلاقا في موضوع التراث الشفوي؛

ثانيا: الحكومة لو أنها كانت مهتمة بقيمة التعدد والتنوع، لبادرت إلى اتخاذ ما يلزم اتخاذه من إجراءات من أجل إعادة الاعتبار للأمازيغية

كمكون أساسي لهويتنا الوطنية، بدليل أن الحكومة مازال ما علقاش حرف تيفيناغ في الوزارات.

ثالثا: عدم اتخاذ الحكومة، لا يوجد...

مع الأسف نتظر أن نعود إلى الموضوع لمناقشته، وأرجو من السيد الوزير أن يجيبني كمتقف، ما شي فقط كوزير مكلف بالحديث عن..

السيد رئيس الجلسة:

احترم الوقت السيد المستشار، شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

مما لا شك فيه أن هاذ المناقشة هي اللي يمكن تطور علاقتنا جميعا - كما قلت - مجتمع وحكومة وجماعات إلى آخره في هاذ الموروث الثقافي، وهاذ كيف ما سميتيه الحكمة الجماعية، أنا يمكن لي نقول لك اطمئن، علاش؟ لأن المغفور له الحسن الثاني في إحدى الدروس الحسنية عندما استمع إلى من يتلو بغنة أخرى غير المغربية نبهه أثناء الدرس لأن احنا المغاربة هذا في تلاوة القرآن، لأن احنا ضد أي قراءات مستوردة لدينا الحنيف، ومتشبتين بخصوصيتنا وبقراءتنا المغربية، احنا في غنائنا لا القادة ديالنا ولا الرموز، ولذلك الهوية ديالنا والخصوصية ديالنا ما قدرات لا الإمبراطورية العثمانية تلغيها ولا الاحتلال الأجنبي، وبقي المغربي القح بالعيطة ديالو، بالإنشاد ديالو، وبالحيديوس وبالחסانية ديالو، لذلك هناك تراث مغربي صحراوي مهم لبلادنا.

لذلك أنا أعتقد أن الأمر ديال محدودية الإمكانيات، لذلك إن لم تتضافر الجهود، وزارة الثقافة منذ التصريح الحكومي لحكومة التناوب انفتحت على الملحون وجمعاتو، انفتحت الخزانة اليوم فيها بزاف ديال التراث الذي كاد أن يضيع، الأمازيغية كذلك هي شأن اليوم مع المعهد الملكي، مع المبادرات ديال جلاله الملك، وانخراط الحكومة فيها تيوصل للحفاظ على هذا التراث.. قناة التلفزة بالأمازيغية، هذا التعدد والتنوع الثقافي لاشك أنه يؤكد أننا جميعا منخرطين في الحفاظ على هويتنا. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، للمستشارين المحترمين السادة، حسن عكاشة، توفيق كميل، احمد أبرجي، عبد الله الغوثي، إبراهيم الحب.

تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد حسن عكاشة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

عرفت بلادنا خلال هذا الموسم تساقطات مطرية مهمة، خلقت خسائر متعددة في المحصولات الزراعية والمنتوجات الفلاحية، وعزلت مناطق بأكملها عن محيطها الخارجي، وقد اتخذها المضاربون والسماسرة فرصة لا يتناز المواطنون، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا صاروخيا، كالخضر والفواكه وقنينات الغاز وغيرها من المواد الأخرى، أئمة غير مسبوقه أثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين، وخلقت نوعا من الارتباك في الميزانية المتواضعة للمواطنين البسطاء على الخصوص، الشيء الذي أكدته مذكرات الهدوية السامية للتخطيط.

لذلك نسالكم، السيد الوزير، لماذا هذا الارتفاع الصاروخي في أئمة هذه المواد الغذائية الأساسية؟ وأين هي الأجهزة المكلفة بمراقبة هذه الأئمة في الأسواق. مختلف المدن المغربية، خصوصا بعد خروج قانون حماية الأسعار والمنافسة إلى حيز الوجود؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد نزار بركة ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

بالشؤون الاقتصادية والعمامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين ع لى تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام المتعلق بوضعية الأسعار والتدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من المضاربات وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

أريد أولا أن أؤكد حرص الحكومة على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وحماية المستهلك، وانطلاقا من هذا التوجه قامت الحكومة باتخاذ العديد من التدابير التنظيمية والقانونية التي تهدف إلى تنظيم السوق وتقوية المنافسة الشريفة.

وفي هذا الإطار، كما جاء في تدخلكم، تم تعديل القانون ديال المنافسة والأسعار الذي صادق عليه مجلسكم الموقر، ومن بين مقتضيات التي تم التنصيص عليها في هذا المجال، وكما تم إصدار دورية وزارية مشتركة بين قطاعات الداخلية والتجارة والشؤون العامة والاقتصادية حول إلزامية إشهار الأسعار.

لتفعيل مضامين هذا الإصلاح القانوني الهام الذي يرمي إلى ضبط السوق، قمنا بتسطير برنامج يتعلق بالقيام بعمليات تحسيسية، وسنشرع في تطبيق هذا البرنامج خلال الأيام المقبلة إن شاء الله، تم هاته الحملة أولا سنقوم بتحسيس التجار لأن هما تيلعبوا دور أساسي في هذا المجال، أولا بإعطائهم أو شرح تبسيط المقتضيات القانونية الجديدة، والحث على إلزامية الالتزام بها والجزاء المترتبة عن الإخلال بها، خاصة اللي تيتعلق:

أولا، باعتبار الغش في الجودة والوزن زيادة غير مشروع في السعر، هذا مكانش في السابق، اليوم كايين في هذا القانون الجديد؛ ثانيا، ضرورة إشهار الأسعار وتسليم الفاتورة، هذا شيء اللي رجح ملزم به التاجر؛

ثالثا، ضرورة التوفر على الفواتير التي تثبت الاقتناء من سوق الجملة بالنسبة لتجار الخضار والفواكه حتى يتسنى محاربة الوسطاء والمضاربين وهاد الشيء اللي وقع في الشهور السابقة، اللي تكلمت عليها في الفصل الأول من هذه السنة، واللي الحمد لله رجعت الأسعار إلى مستوى مقبول.

أما بالنسبة للمستوى الثاني من الحملة لتحسيسية، سنقوم كذلك بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المراقبين قصد تمكينهم من استيعاب المقتضيات القانونية الجديدة، خاصة ما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي لمرتكب المخالفة، خاصة بالنسبة للتجار الصغار باش منضغطوش كثير على التجار الصغار.

النقطة الثانية الرفع اللي وقع في مبالغ الغرامات المطبقة في حق مرتكبي المخالفات بالنسبة للتجار الكبار، اللي ضعفنا من 100 ألف درهم إلى 300 ألف درهم، وكذلك العمل بالعقوبات الإدارية الصادرة من العمال والولاية، مكانش قبل، دابا عاود ردينا هاد العقوبات الإدارية في مجال المخالفات المتعلقة بالمواد المنتجات للخدمات المقتنة أسعارها، وذلك من أجل ضمان السرعة والفعالية في مجال المراقبة وردع المضاربين في الأسعار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن عكاشة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا نشكر السيد الوزير على هاذ الجواب القيم، أتمنى أن هاذ التحسيس اللي غادي تقوموا به تطلبوا من الغرف التجارية باش حتى هي تساهم معكم باش يكون واحد التوازن، منمشيوشاي عاود ثاني برف في الجهة الأخرى.

الاقتراحات اللي جيتو بها ما يمكن لنا إلا نكونو معكم فيها، ولكن المطلوب منكم، السيد الوزير، وهي الأجرأة والجرأة في تطبيق القانون، لأن القوانين احنا عندنا في المغرب والقوانين ديالنا جميلة إلى جينا نشوفوها، ولكن في التطبيق هذاك شيء آخر، إذن التطبيق كيطلب واحد النوع ديال الشجاعة، واحنا متأكدين، السيد الوزير، أن هاذ الحكومة غادي تكون عندها شجاعة باش يطبق القانون اللي جينا به كهاذ القانون 30.08 وغير ذلك.

الحاجة الثانية، السيد الوزير، وهو آخر دراسة دارتها المندوبية السامية للتخطيط كتبين أن 60% ديال المغاربة، وهذا تقول معدل، 60% تيشدوا أقل من 2800 درهم في السنة، هذا معدل المغرب، أما في العالم القروي الذي أنتمي إليه راه يمكن لنا نقولو المعدل أقل من 1500 درهم، فهذا كيبين المشاكل اللي كيعيشوا السكان، اللي كيعيشوا فيها المواطنين بالأخص في العيش يعني ديال كل يوم.

اللي بغيت نضيف، السيد الوزير، إذا سمحتم، وهو السيد الوزير الأول وحقيقة السيد الوزير الأول والحكومة واجهت هاذ الأزمة بواحد الشجاعة، ولكن مازال ننتظر الكثير، لأن السيد الوزير الأول جاء أمام البرلمان في تصريحه...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت، تفضل السيد الوزير، الله يخليك.

السيد الوزير الم نتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامه:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التعقيب ديالكم والتدخل ديالكم الهام،
بغيت أولا نذكر وأؤكد بأن بالنسبة للحملة التحسيسية سنقوم بها مع
الغرف التجارية، لأن هذا هو الأساس باش ندخلو في واحد علاقة ثقة،
نبني علاقات ثقة وعلاقات حكامه تشاركية ما بين الحكومة والغرف
التجارية، خصوصا المنتخبين في تلك الغرف.

والنقطة الثانية كذلك أننا درنا واحد القضية أساسية، أن بالنسبة
لهذه العقوبات اللي غادي تدار أعطينا الإمكانية بالنسبة للتاجر أنه يقوم
في هذا المجال بالطعن أمام لجنة اللي هي تابعة لوزارة الشؤون العامة
والاقتصادية لجنة مركزية، باش تعطي حق أكثر للتاجر باش يمكن يدافع
على الحقوق ديالو إذا مست في المستقبل.

النقطة الثالثة بأن كاين واحد الإرادة كبيرة من طرف الحكومة،
ولكن نزيد نؤكد بأن هذا عمل جماعي، يتعلق بجميع المجتمع، أحزاب
سياسية، كذلك جمعيات، خصوصا جمعيات المستهلكين، إن شاء الله
مع قانون حماية المستهلك، غادي تعطاهم قوة أكثر باش يمكن لنا
نواجهو المضاربة في جميع الأماكن.

وبغيت نؤكد كذلك في هذا الإطار بالنسبة للنقطة التي طرحوها
ديال الأجر، صحيح أن هناك إشكالية حقيقية اللي كيخصنا
تتجاوزوها، لذلك قمنا بالزيادة في الدخل بكيفية مباشرة بالنسبة
للأجور الدنيا، اللي وقع الرفع بين 20 إلى 40%، أو لا بالنسبة غير
مباشرة من خلال التخفيض من الضريبة على الدخل، اللي أدى إلى
الزيادة في الأجور ديال 10%، والسيد الوزير ديال تحديث القطاعات
العامة يشتغل على إعادة النظر في منظومة الأجور في الوظيفة العمومية
للتقليص ما بين الفوارق ديال الأجور ديال داخل الوظيفة العمومية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه
الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير
الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة حول تفشي ظاهرة الرشوة.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة،
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير لم تعد مشكلة الرشوة مشكلا معز ولا وهامشيا، بل
أضحت ظاهرة تستوجب وضع مجموعة من التدابير التقنية والقانونية
من شأنها أن تعطي معنى لمحاربة الرشوة ومساوئها المتعددة، التي ليس
أقلها زرع الشك وإفساد قواعد اللعبة الاقتصادية، ومساهمتها في تفشي
الزبونية والمحسوبية وتقوية الظلم والامتيازات غير الشرعية، والتخلص
من القيم التي يجب أن تكون أساس المصلحة العامة، وتندرج بموت
الضمير الإنساني والأخلاقي.

إن الترتيب الذي احتلته بلادنا ضمن مؤشر محاربة الرشوة (I.P.C
l'indice de la perception de la corruption)، بغض النظر
على كل ما يمكن أن يقال حول طريقة إنجاز هذه الدراسات، فإن
الحكومة مطالبة باحترام التزاماتها فيما يخص محاربة جميع أشكال الرشوة
بفعالية، بل وجعلها من بين الأولويات.

ثم لا ننسى أن المغرب قد وقع سنة 2003 بالمكسيك على اتفاقية
الأمم المتحدة ضد الرشوة، التي هي بمثابة الأداء القانونية والأساس
المعياري لمجهودات المجموعة الدولية من أجل محاربة الرشوة، والنهوض
بدول القانون مما يستدعي وضع تدابير دقيقة تقنية وقانونية لضمان
حسن تطبيقها وإرساء أسس ثقافة أخلاقية لتدبير الشأن العام، تضع
نصب انشغالها السهر على حماية حقوق ومصالح حقوق المواطنين،
من خلال إشعاع، ثقافة، شفافية، ونزاهة في تدبير شؤونهم وتعزيز
روابط الثقة بين الإدارة والتعاملين معها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى نجاعة التدابير التي قامت بها
الحكومة لمحاربة هذه الآفة، وما هي الحصيلة منذ انطلاق برنامج محاربة
الرشوة وعدد المتابعات ومصير مجموعة من الملفات الشائكة، كذلك
المتعلقة برشاوي كبار الموظفين، وكذا مدراء المؤسسات البنكية؟
وأحتفظ، السيد الرئيس، بالوقت الباقي للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد سعد العلمي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول،

المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال، وأعلن عن مشاطرتي لهم الرأي حول خطورة وباء الرشوة وما يترتب عن تفشيه من تأثيرات سلبية على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفوت الرشوة على بلادنا جزءا هاما من مواردها المالية، كما تؤدي إلى عرقلة الاستثمار وإلى التقليل من القدرة التنافسية للمقاولات، وإلى إضافة أعباء جديدة على كاهل المترفقين، وذلك إلى جانب انعكاساتها السلبية على نسيجنا الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمنا الأخلاقية، بالإضافة إلى مساسها بصورة بلادنا في الخارج.

ومن منطلق الوعي بمختلف مظاهر هذه الآفة وتداعياتها، أبادر إلى التأكيد مرة أخرى على العزيمة القوية للحكومة في التصدي لهذه المعضلة وللعمل على تخليق الحياة العامة.

وللتذكير، فقد تم تفعيل عدد مهم من بنود البرنامج الوطني التي تعتمد الحكومة في هذا الشأن، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد على سبيل المثال إلى تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وإعداد ونشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتصريح بالامتلاكات وتعديل القانون الجنائي لحماية المبلغين عن الرشوة، وإقرار القانون المتعلق بتبييض الأموال ومراجعة المرسوم المتعلق بإبرام الصفقات العمومية، إلى غير ذلك من التدابير.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الوطني للوقاية من الرشوة، يحظى بإشراف أفقي على مستوى السيد الوزير الأول، ضمانا لبلوغ الأهداف المنشودة في إطار من الانسجام والتكامل، علما بأن تنفيذه يخضع للتقييم الدوري في إطار من التشاور المتواصل.

ورغبة من الحكومة في مضاعفة مجهوداتها لمحاصرة آفة الرشوة، أحدث الوزير الأول لجنة وزارية تم تكليفها بتحسين وإغناء البرنامج الحكومي في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، أفضت أشغالها أخيرا إلى انتقاء مجموعة من التدابير العملية والإجراءات الملموسة، تم تجميعها في نطاق برنامج عمل متكامل مدقق وقابل للتطبيق، عرض مؤخرا على أنظار السيد الوزير الأول للمصادقة عليه في أفاق الشروع في أجرته وتنفيذه خلال الأيام القليلة المقبلة.

وإننا نأمل أن يساهم برنامج العمل المذكور المتضمن لتدابير آنية وعلى المدى القريب أن يساهم بشكل ملموس في تيسير محاصرة انتشار ظاهرة الرشوة وفي تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

مما يسمع، السيد الوزير، أن ظاهرة الرشوة ببلادنا أصبحت واقعية، ويتعايش معها الجميع، ولا توجد أي مؤسسة من المؤسسات الإدارية لخربتها، ولا يمكن لأي جمعية من الجمعيات أن تحل محلها طبقا لظهير 1958.

بالفعل برمجت وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة بتعاون مع وزارة الداخلية برنامج (e-gov)، هذا البرنامج الذي خلق لتقديم المواطنين الطلبات والوثائق الإدارية عبر الانترنت، إلا أنه غير كافي لأن الخدمات الصحية والصفقات العمومية، وغيرها من المرافق يصعب أن يشملها هذا النظام المعلوماتي.

وبهذه المناسبة، نحن كفرق الأصالة والمعاصرة، كلما تقدمنا بأسئلتنا إلى كل من السيدة وزيرة الصحة أو وزير التجهيز والنقل أو إلى غيرهم، كلما سمعنا أجوبة كلاسيكية وأرقام، في أغلب الأحيان، غير واقعية، وأن هذه القطاعات على ما يرام، وحتى الحصيلة التي أدلى بها السيد الوزير الأول حول الأداء الحكومي تنبني على حلول مستقبلية ولا تحدد حلول آنية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكر الفريق المحترم على اهتمامه بهذا الموضوع، وهو اهتمام ينبغي أن يعم جميع الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لأن الأمر لا يتعلق بجهاز خاص، وإنما يتعلق بانخراط مجتمع في

عمل إصلاح جوهري، أصبح يهدد فعلا اقتصاد البلاد والقيم الأخلاقية للشعب المغربي.

وبالتالي فقد سبق أن أعلنت بأن الحكومة قد أنهت الآن صياغة برنامج مدقق بتدابير ملموسة، منها الآني ومنها على المدى القريب، أي خلال فترة 2010-2012، وهو برنامج متكامل من ضمنه إجراءات أفقية تشمل كل المجالات، وإجراءات قطاعية تم مختلف القطاعات الحكومية، حيث أن عددا كبيرا من الوزارات هي منخرطة الآن في وضع برامج لمحاربة الرشوة، بل منها من دخل الآن في مرحلة تنفيذ البرامج التي وضعها، ويمكن أن أتحدث في هذا الصدد عن وزارة الصحة، عن العدل، عن الداخلية، عن وزارة التجهيز والنقل، عن الإسكان، وعن غيرها من الوزارات، فهناك مخططات عملية وسيتم الإعلان عنها، وسيتم العمل على أن ينخرط المجتمع في العمل على استئصال هذه الآفة وهذه العضلة، وقد هيأنا ميثاقا وطنيا لهذه الغاية حتى تنخرط القطاعات الحكومية والقطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني بجميع تلويناته، في عمل نريده أن يتجه إلى العمق لتغيير الصورة التي تسيء الآن إلى سمعة بلادنا، ولفتح كل الإمكانيات نحو تنمية شاملة ومستدامة في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، موضوعه رخص الأمومة، للمستشارين المحترمين السادة: يحفظه بنمبارك، عبد الحميد السعداوي، سعيد التداوي، إدريس مروان، عياد الطيبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ينص قانون الوظيفة العمومية على أن مدة رخصة الولادة هي 12 أسبوع، بينما ينص الباب الثاني من مدونة التشغيل والمتعلق بحماية الأمومة أن الأجيحة تستفيد من إجازة الولادة مدتها 14 أسبوع.

ومن هذا المنطلق، نود، السيد الوزير المحترم، مساءلتكم: لماذا لا تتم ملائمة رخص الأمومة بين القطاعين الخاص والعام؟ وما هي إستراتيجيتكم المستقبلية من أجل توحيد التشريعات المتعلقة بين القطاع العام والخاص؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي على طرحهم لهذا السؤال، ويجدر بي في البداية أن أشيد بالدور الهام الذي يضطلع به المرأة المغربية في مجال العمل، سواء في القطاع أو القطاع الخاص، وبما تتحمله من أعباء في هذا المضمار إلى جانب قيامها بمسؤولياتها داخل الأسرة.

ومن هذا المنطلق، وفي نطاق ما يشملها به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من رعاية سامية، فقد خصها المشرع بحماية خاصة، حيث تم إقرار مدونة الأسرة بمقتضى القانون 70.03، الذي جعل في مقدمة ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف إنصاف المرأة وحماية حقوق الطفل.

ووعيا بضرورة حماية الأمومة، فقد اتجه التشريع الوطني الخاص بمجال الشغل إلى وضع قواعد لوقاية المرأة الحامل من الأخطار التي قد تتعرض لها أثناء العمل، ومن ضمنها القواعد القانونية التي تؤطر رخصة الولادة كحق أساسي من حقوق المرأة والجنين معا، وفي إطار هذا التوجه فقد كرس المادة 152 من مدونة الشغل حق الأجيحة بإجازة ولادة مدتها 14 أسبوعا.

وانسجاما مع مدونة الأسرة من جهة ومدونة الشغل من جهة أخرى، وسعيا إلى إقرار المساواة فيما يتعلق برخصة الولادة بين كافة النساء العاملات، سواء بالإدارة العمومية أو بالقطاع الخاص، أعدت الحكومة منذ سنة 2004 مشروع القانون رقم 50.05 بشأن تغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والذي تضمن من بين

مقتضياته تعديل الفصل 46، يستهدف الرفع من مدة رخصة الولادة لأولات الحمل من 12 إلى 14 أسبوعا، ومن المعلوم أن مشروع القانون المذكور، صادق عليه مجلس النواب بالإجماع بتاريخ 17 يناير 2006، وهو معروض حاليا ومنذ ذلك الحين على أنظار مجلسكم الموقر قصد البت فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية يعتبر من بين المواضيع التي تناقش في إطار الحوار الاجتماعي مع المراكز النقابية، وفي هذا الصدد فإننا نعمل أن يتم خلال الأيام القليلة المقبلة التوافق حول المقتضيات التي يتض منها مشروع القانون المذكور حتى تتمكن اللجنة المختصة بمجلسكم الموقر من مناقشته والمصادقة عليه، إذن فالأمر بين أيديكم داخل هذا المجلس الموقر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لك السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارات المحترمة،

نشكركم السيد الوزير على جوابكم الذي تفضلتم به، وإذا كان المغرب قد خطى خطوات هامة لتعزيز مكانة المرأة سواء من خلال مدونة الأسرة، أو باقي التشريعات الأخرى المتعلقة بمشاركتها في الحياة السياسية، فإننا بالمقابل نريد أن لا يكون هناك تمييز بين الرخص الخاصة للأمومة بين القطاعين العام والخاص.

وعليه، أريد أن أؤكد الفصل 152 من مدونة الشغل المتعلق بحماية الأمومة تجيز للأجيرة عند الولادة رخصة مدتها 14 أسبوع، بينما ينص قانون الوظيفة العمومية على 12 أسبوع فقط، مما نعتبره حيفا وتمييزا بين الأجيرة العاملة في القطاع الخاص ومثيلتها بالقطاع العام ونفس الملاحظة تصدق على رخصة الرضاعة، حيث لا نجد أي تنصيب عليها بقانون الوظيفة العمومية، عكس مدونة الشغل التي خصتها بفصل كامل.

ولذلك نأمل، السيد الوزير المحترم، أن تعمل الحكومة مستقبلا على تدارك هذا التفاوت والتمييز بين القطاعين، والعمل على تنفيذ والتسريع بملاءمة التشريعات والاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الصدد. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

أعتقد أن الحكومة قد قامت بمسؤوليتها، ويبقى على البرلمان أن يصادق على القانون الموضوع لديه منذ عدة سنوات، وفي المصادقة على ذلك القانون سيتحقق الإنصاف والمساواة بين المرأة العاملة في القطاع الخاص والمرأة العاملة في الوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد كاتب الدولة، أظن أنه ليس موجودا، نمشيو لديال وزير الطاقة.

نتنقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول البطء في تنفيذ البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش :

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة، المشكل ديال الماء كيف تعرفوا في العالم القروي خصوصا يعتبر من المشاكل المطروحة بجدة، وفي واقع الأمر المشكل لا يقل خطورة عن مشكل الطرق ومشكل الكهرباء، وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالبنية التحتية، ذلك أن قلة الماء تزيد من تعقيد حياة المواطنين، بل في ساكنة العالم القروي، بل وتحولها إلى ما يشبه الجحيم الذي لا يطاق، وهم الذين يعانون أصلا - كما تعرفين - من مجموعة من المشاكل المرتبطة بضعف وهشاشة البنية التحتية.

إن الحكومة قد التزمت من خلال برنامجها المعلن بتوفير الدعم والمساندة والتشجيع للجماعات المحلية من خلال دعم البرامج الوطنية والتنمية، ومنها برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والتزمت الحكومة كذلك بأن هذا البرنامج سينتهي في سنة 2007، مما يجعلنا نطرح سؤالا في واقع الأمر محيرا عن قيمة هذه الالتزامات التي تقطعها الحكومة على نفسها، ونلاحظ كذلك أن التنفيذ الكامل لهذا البرنامج لم يكتمل بعد لحد الآن، علم بأن الحكومة في منتصف ولايتها.

للشرب إلى 89% في متم سنة 2009، ومن المرتقب أن تصل هذه النسبة إلى أكثر من 91% في أفق 2010.

وهكذا فإن مجموع الاستثمارات خلال الفترة ما بين 1995، أي منذ بداية المشروع إلى نهاية سنة 2009، يناهز 8 مليار ديار الدرهم، حيث مكنت من تزويد ساكنة قروية إجمالية تناهز 12 مليون نسمة.

وبغيت أن تؤكد أيضا بأن نسبة 89% هي معدل تزويد الساكنة القروية على الصعيد الوطني، غير أن بعض الأقاليم لازالت لم ترق إلى هذه النسبة، وذلك نظرا لنذرة المياه المحلية التي يمكن تعبئتها أو لضعف جودتها أو تشتت الساكنة بالمنطقة، حيث توجد في مناطق جبلية، تستوجب معالجة المياه السطحية لتزويدها عبر محطات الضخ، وبالتالي تتطلب إنجاز مشاريع ذات كلفة مالية عالية لتزويدها.

هكذا فمن الضروري مواصلة الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا البرنامج الحيوي والبرامج ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في بعض الأقاليم ولضمان تغطية على الأقل ديال النسبة ديال 80% مع تحسين نسبة التزويد الإجمالية، حيث ستصل إلى 95% في أفق 2012.

أما فيما يخص تقوية وتأمين المنشآت المائية المنجزة في إطار البرنامج الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب، ومن أجل المحافظة على المكتسبات في مجال المنشآت المائية المنجزة وتأمين استمرارية خدماتها، فمن الضروري القيام بمجموعة من التدابير، نذكر منها بالخصوص التدابير الاستعجالية التي تهدف إلى تعميق وتقوية الموارد المائية الجوفية الحالية التي تعرف تقلصا للفرشة المائية بسبب توالي سنوات الجفاف.

ثانيا، تدابير على المدى المتوسط، سيتم إدماج الشبكة المائية المجهزة التي تعرف مشاكل تقنية وتسيرية في إطار المشاريع الكبرى الهيكلية المزمع إنجازها.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب بصدد إعداد دراسة لتقييم كلفة برنامج ترميم وإعادة تأهيل المنشآت المنجزة في إطار برامج أخرى، وذلك لتقديمها للسلطات المحلية قصد التوفير ديال الأموال اللازمة بهدف الشروع فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.

ومن هذا المنطلق، نود في واقع الأمر أن نطرح مجموعة من التساؤلات، سبق لنا أن طرحناها على السيد الوزير الأول أثناء مناقشة التصريح الذي أدلى به، وهو ما فاجأنا السيد الوزير الأول إما بسكوته عن تقديم ما يلزم من الأجوبة الدقيقة حول مجموع ما طرحناه من تساؤلات وملاحظات بهذا الصدد، ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نذكر السيد الوزير الأول والحكومة بأننا ننتظر بفارغ من الصبر الأجوبة التي قيل بأن السادة الوزراء كل في قطاعه سيعكفون على إعدادها بصدد كل الملاحظات التي سجلها السادة رؤساء الفرق البرلمانية.

ولكن تحديدا فيما يرتبط بالموضوع الذي نحن بصده، نود أن نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

أولا، الوضعية الحالية لبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وبغينا نفهمو ويفهم الرأي العام الوطني من خلالنا كذلك تفسيرنا مقنعا لهذا التراجع الملاحظ فيما يرتبط بوتيرة الإنجاز، لأنه نلاحظ بأنه البرامج تعلن والإلتزامات تعقد والوعود يعني موجودة بوفرة، ولكن ميدانيا إما كنا نلاحظ بأن هناك تعثر، صحيح كإين مسائل تنجز، نحن لا نقلل من قيمتها، ولكن فيما يرتبط بهذا البرنامج الحيوي بأنه مرتبط أولا وأخيرا بكرامة المواطنين وبالعيش الكريم للمواطنين، وننتطلع إلى أجوبة يعني واضحة في هذا الصدد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيد أمينة بن خضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، والي غادي نحاول في هذا الوقت الوجيز نعطي فيه بعض المعطيات واحنا مستعدين باش نعملو جلسة خاصة بمذاق النقطة لأنها من الأهمية وباش نكونو كلنا نتناقسو جميع المعطيات ديالنا. فبغيت أن أؤكد في البداية بأن فيما يخص الحصيلة الإجمالية والآفاق المستقبلية لبرنامج تعميم الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، فقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من الحكومة بتزويد بالماء الصالح

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش :

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب الواضح اللي تفضلت فيه، وشكرا مرة ثانية لأنك أشرت في جوابك إلى أن هذا المعدل المتوسط اللي بلغه برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب في حدود 89 %، يعني لا يعكس حقيقة المعاناة التي تشكو منها الكثير من ساكنة العالم القروي، فأنتم كما تعرفون في الكثير من الأحيان المعطيات الإحصائية خادعة، بعض المرات لأنها لا تعكس الواقع في أدق تفاصيله .

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة عندنا قناعة بأن هناك الكثير من الإشكالات المرتبطة بهذا البرنامج ديال تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب اللي مكتعيش حصرا القطاع الوزاري الذي تشرفون عليه، بل ترتبط بقطاعات أخرى من ذلك مثلا الإشكالات المرتبطة بالسياسة المائية وسياسية تدبير السدود، واللي عندنا فيها الكثير من الملاحظات التي نتمنى أن يجين الوقت لتسليط الضوء عليها .

ولذلك فنحن نسجل بارتياح استعدادكم لتخصيص جلسة خاصة لمناقشة كل هذه الجوانب المرتبطة بمستوى الإنجاز ديال برنامج تزويد العالم القروي بالماء، ونعدكم السيدة الوزيرة المحترمة بأنه في القريب العاجل سنتوصلون بمراسلة من فريق الأصالة والمعاصرة من أجل أن نناقش في إطار اللجنة المختصة بمعية زملائنا في الفرق البرلمانية الأخرى كل الإشكالات المرتبطة بالمعاناة التي تلاقونها شرائح واسعة من المواطنين، لاسيما في العالم القروي، يعني من محدودية أو الخصاص المسجل فيما يتعلق بتزويدهم بهذه المادة الحيوية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها .
وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟ شكرا .
إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تفاقم الوضع البيئي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة .

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان :

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخوتي، إخواني المستشارين المحترمون،

إن الواقع المزري الذي تعيشه بلادنا على المستوى البيئي قد بلغ حدا من التدهور، وهذا الحد ماشي غير على الوسط الطبيعي فقط، بل لقد أصبح يهدد صحة المواطنين والمستقر بل ديارهم ، خصوصا داخل المدن التي أصبحت تعج بالأزبال والنفايات الصلبة، مع ما يسببه ذلك من مضاعفات خطيرة خلال مراحل الجمع والنقل كتلوث الأزقة والشوارع والهواء، وهو ما يفرض انخراط جميع مكونات المجتمع في الجهود المبذولة للمحافظة على البيئة، لأن حماية البيئة مسؤولية الجميع، وبالتالي يجب تربية الأجيال الصاعدة على ثقافة المحافظة عليها .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن ضعف مراقبة الدولة على المنشآت الصناعية، خصوصا في مجال التقنيات المستعملة في تصريف النفايات، سواء منها الصلبة أو السائلة أدى إلى تدهور الأوساط الطبيعية بشكل كبير، خاصة في بعض الخلجان والأنهار التي لحقتها أضرار جسيمة جراء تخصيصها لرمي العديد من أنواع النفايات، وخصوصا المياه المستعملة .

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما الذي قامت به وزارتك من أجل إدماج البعد البيئي في التصور العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، تفضلني السيدة الوزيرة .

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة :

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الهام، وأود أن أشير في البداية أنه للرفع من وتيرة الإنجازات في ميدان المحافظة على البيئة، واستدراكا للتأخر الحاصل في تدبير الشأن البيئي وإعادة تأهيل الظروف البيئية وتأمين الثروات الإيكولوجية، وضعت الحكومة إستراتيجية متكاملة الأبعاد من خلال مقاربة شمولية ومندمجة، تعتمد بالأساس على الحكامة المحلية والتنسيق بين جميع المتدخلين، وتمحور بالخصوص حول :

أولا، تتبع الحالة البيئية وتشخيص دقيق للمشاكل على الصعيد المحلي والجهوي والوطني؛

ثانيا، التخطيط العملي الموجه صوب تحسين الإطار البيئي لعيش المواطنين، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لتدبير بيئة القرب وإرساء أسس التنمية المحلية المستدامة؛
ثالثا، الرفع من وتيرة إنجاز مشاريع حماية الموارد والمنظومات الطبيعية، وتعبئة الفاعلين، وإرساء إطار للتعاون والشراكة مبني على التشاور والمشاركة المسؤولة لكل المتدخلين .

هذا، وتعتبر دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى اعتماد بلادنا لميثاق وطني للبيئة إشارة قوية تؤسس لعهد جديد يحتل فيه البعد البيئي مرتبة الصدارة، وسيحدد هذا الميثاق الأسس الكفيلة بتوجيه عمل الحكومة بشكل أمثل.

ولمواجهة القضايا البيئية، وتقليص كلفتها، وتحسين ظروف عيش جميع المواطنين، وضمان بيئة سليمة للأجيال القادمة، تعمل الحكومة حاليا على وجهتين أساسيتين من خلال برامج متعددة ومتنوعة الأطراف، نخص بالذكر فيها :

أولا، تحصين المجالات البيئية بآليات قانونية، كقانون حماية البيئة واستصلاحها، وقانون الهواء، وقانون دراسة التأثيرات على البيئة، وقانون الماء، وقانون النفايات، ومشروع قانون الساحل والترية، إضافة إلى المراسيم التطبيقية لتفعيل القوانين السالفة الذكر؛

ثانيا، تفعيل تطبيق القانون المتعلق بدراسة التأثيرات على البيئة الصادر سنة 2003، حيث تخضع جميع المشاريع الاقتصادية بموجبها للموافقات البيئية، وكذا البحث العمومي قبل التصديق على المشروع من طرف اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسة التأثير على البيئة؛

ثالثا، إنجاز العديد من البرامج الهيكلية الهامة للتأهيل البيئي واستدراك الخصاص في هذا المجال بمختلف جهات المملكة، ونذكر بالخصوص إطار اتفاقية التشارك مع الجهات والمشاريع كتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وتدبير النفايات الصلبة والمائلة، والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد وجميع الكتاتيب القرآنية .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أرجوكم احترام الرئاسة الله بخليلك، تفضل السيد المستشار .

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس .

نشكر السيدة الوزيرة على الإجابة حول هذا الموضوع المتعلق بالبيئة والمحافظة عليها، لأن هذا القطاع البيئي بالمغرب يعيش وضعا مقلقا للغاية، وذلك لما يعرفه من مشاكل ترتبط بارتفاع نسب التلوث الهوائي والمائي، وهو الوضع الذي يقابل عموما بعدم تفعيل جملة من الإجراءات القادرة على فك المعضلة البيئية، والتي ترتبط أساسا بالنقص الكبير في وسائل الحماية البيئية ضد أخطار التلوث، وخاصة في مجال تطهير السائل وتدبير النفايات السامة والمنزلية وكذا الطبية والصناعية .

كل ذلك في غياب خطير للوسائل والبنيات الكفيلة بالرفع من مستويات الخدمات البيئية لمواجهة الأضرار الناتجة عن النفايات ذات الصبغة الكيماوية، وهي الوضعية التي لا تحتتمل مزيدا من الانتظارات التي طال أمدها، بالشكل الذي أسهم وبدور كبير في استفحال مشاكل القطاع وتشعبها مقابل جمود الهيئات المعنية بالملف البيئي بالمغرب .

وتشير المعطيات العامة المتعلقة بالقطاع البيئي بالمغرب إلى أن

معظم البرامج المقترحة والمبرجة لإعادة تأهيل القطاع، ومنها البرنامج الوطني لتطهير السائل وتصفية المياه العادمة، الذي تم إعداده سنة 2005، لن يستطيع تدارك آخر الإجراءات الحمائية للقطاع وتأهيله، وهو البرنامج الذي يبنى على مخطط يصل إلى حدود سنة 2020، لكنه غير قادر على التغطية الكاملة للمجالين الحضري والقروي لكونه يعتمد على إستراتيجية لتغطية ما يقارب 80% فقط من شبكات التطهير بالمجالات الحضرية، بمعنى أن 20% من سكان الحواضر ومحمل سكان البوادي سيظلون خارج التغطية .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة .

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

فعلا هناك مشاكل بيئية، ولكن أيضا هناك اليوم رؤية وإستراتيجية مندمجة ومتكاملة وعدة برامج، التي ذكرت من بينها قبالة في مجالات تطهير السائل في الوسط القروي والحضري وتدبير النفايات المنزلية والخطيرة والمحافظة على جودة المياه والحد من التلوث الصناعي وحصين الإطار البيئي لعيش الساكنة .

وهذا البرامج خصنا نعرفو بأنها على أرض الواقع، وغادي تتم بأهداف مرقمة في أفق 2014 و2020 و2030، وأذكر بالمثال ديال البرنامج الوطني لتطهير السائل وتصفية المياه العادمة اللي كيههدف بلوغ نسبة الربط الإجمالي بشبكات تطهير السائل بالوسط الحضري إلى 75 % في 2014، 80 % في 2020، و100 % في سنة 2030.

وتخفيض نسبة التلوث المنزلي بنسبة 50 % سنة 2014، و80 % سنة 2020، و100 % سنة 2030.

ومعالجة المياه العادمة إلى المستوى الثلاثي واستعمالها كلياً في سنة 2030، وهذا البرامج راها الحمد لله على أرض الواقع والحكومة منكبة باش تواصل في إطار البرامج التعاقدية جميع البرامج العمل اللي كنتفعلهم في جميع التراب الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، ونمر إلى السؤال الأخير الموجه كذلك إلى سيدة وزيرة الطاقة والمعادن، موضوعه الخصائص الذي تعرفه بعض المناطق لتزويدها بالماء الصالح للشرب، للمستشارين المحترمين السادة : فؤاد القادري، مصطفى القاسمي، خليل إبراهيمي، محمد بن الشايب، رفيق بناصر.

تفضل السي مصطفى القاسمي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارين،

يعتبر الماء عنصرا رئيسيا للسيادة الوطنية، وذلك على اعتبار أن الأمن المائي يكتسي صبغة حيوية، كما يعد شأنا سياسيا بامتياز، وينطلق هذا التصور من اعتبار الماء ملكا عموميا تكمن وفرته بالقدر والجودة الكافيين أحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

ورغم الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذل في هذا الباب، نلاحظ خصاصا في بعض المناطق بتراب المملكة، وعلى سبيل المثال جهة الشاوية ورديفة، وغيرها التي يعاني سكانها قلة التزويد بالماء الصالح للشرب.

لذا نسالكم، السيدة الوزيرة، هل هناك إستراتيجية أحدثتها الوزارة لتقييم أجوبة ناجعة وفعالة تجيب انتظارات مختلف المستعملين لتغطية حاجيات السكان من الماء؟ وهل هناك تصور لوضع مقاربة جديدة، تركز على التدبير المدمج للعرض والطلب بتزويد البلاد بالماء بأقل كلفة، وذلك بتطوير البحث ومعرفة الموارد المائية حتى تتمكن كافة المناطق والجهات من الاستفادة من الماء الصالح للشرب على قدر المساواة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

فعلا في ميدان الماء، هناك أيضا إستراتيجية متجددة واطحة بعين الاعتبار الحاجيات ديال المملكة من الماء والبرامج اللي غادي توابها، وفي هاذ المجال هذا كايينة هنا أيضا بالأساس البرامج اللي غادي تزيد تكثر الوجود ديال الماء، واللي غادي تاخذ بعين الاعتبار نذرة المياه في عدة مناطق، فكاين الوسائل التقليدية ديال وجود المياه، ولكن غادين أيضا عندنا برامج ديال تحلية المياه في أفق 2020 اللي غادي تزيد فوق البرامج اللي هي حاليا في بعض المدن ديال جنوب المملكة، وبرامج أيضا ديال تحويل المياه من المناطق اللي فيها أكثر ماء والمناطق اللي فيها خصاص، فهذا كلو لتعبئة المياه.

من الناحية ديال الاستهلاك، هناك برامج لترشيد، واللي كتهم بالخصوص البرامج اللي هي اليوم في إطار البرامج الفلاحية بالتنقيط نقطة بنقطة، واللي غادي يقلص من الضياع ديال المياه، وبرامج أيضا في القطاعات السياحية والقطاعات الصناعية، باش يكون استهلاك أحسن ديال المياه، وفي المنازل كايين أيضا برامج ديال التحسيس وديال التوعية بالأهمية ديال الماء باش تكون موحودة بعين الاعتبار من جميع المواطنين.

مع ذلك كايين أيضا البرنامج الوطني لتزويد العالم الحضري والقروي بالماء الصالح للشرب، واللي تكلمت عليه قبل قليل في السؤال السابق، واللي كيبين الجهود اللي بذلتها الحكومة في إطار تزويد العالم القروي، واللي مكنتنا اليوم بعد استثمار جد مهم ديال تقريبا

12 مليار ديارل الدرهم باش تكون تغطية ديارل تقريبا 89% ديارل العالم القروي بالماء الصالح للشرب، واللي غادي توصل ل 91% في سنة 2010، والبرامج غادي تبقى متكاملة على جميع التراب الوطني باش هاذ المادة الحيوية توصل في أحسن الظروف رغم المشاكل اللي يمكن تعرفها بعض المدن، واللي تكلمت عليها بعد قليل إما الساكنة متشتتة، إما نذرة المياه، إما صعوبات تعبئة المياه ، فهاذ الإجراءات راها مواصلة حسب الخصوصيات ديارل كل منطقة باش إن شاء الله هاذ المادة الحيوية توصل على جميع التراب الوطني .
وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السي فؤاد .

المستشار السيد فؤاد القادري :

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكر السيدة الوزيرة على ردها، في الواقع بسطنا لهذا السؤال ما انتظرناش جواب ففضاض، وما بغيناش نجعلو من ملف الماء حلبة للجدال السياسي، احنا عندنا مشاكل تقنية وبالمقابل نحن نتنظر حلول تقنية عملية سريعة ونهائية، خصوصا وأن الأمر يتعلق بمادة حيوية لا غنى لنا عنها، وهي الماء .

السيدة الوزيرة، سمعنا نسب تغطية عالية فاقت 89%، والحال أن مجموعة من الجماعات المغربية تعاني من مشكل النقص الحاد في الماء، أنا غادي نكون عملي و نتكلم على حال ة جماعة أعرفها جيدا وهي جماعة رياح، هذه الجماعة الواقعة على بعد 50 كلم جنوب الدار البيضاء، وعلى بعد 20 كلم من مدينة برشيد .

هذه الجماعة استبشرت خيرا في نهاية سنة 2005 بمشروع ربط دواويرها بشبكة الماء الشروب، فعلا تم ربط هذه الدواوير، ما كانش الربط الفردي، تم إحداث سقايات وعوينات في إطار مشروع شراكة بين المملكة المغربية والحكومة الإيطالية، فرحة الجماعة لم تكتمل، والمعاناة ابتدأت سنة 2007، ابتدأت المعاناة بالانقطاعات الشبه اليومية للماء .

وللأمانة، المصالح المختصة وعلى رأسها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب تد خلوا ولكن بحلول ترقيعية، ولم يستطيعوا تقديم حلول نهائية بدعوى أن هناك ترسب لمادة (le calcaire).
يمكن هذا يكون تقنيا مبرر مقبول، ولكن الغير المقبول والغير المنطقي هو كيفاش غاب على هاذ الناس، هاذ المصالح المختصة في وقت الدراسة كيف غاب عليهم واحد المعطى الحقيقي، هو أن هذه المنطقة هي منطقة الحجارة، منطقة (le calcaire) بامتياز، والدليل هو انتشار المقالع على امتداد الطريق المؤدية من برشيد إلى خريكة .

السيدة الوزيرة، الأمر استفحال وازداد تعقيدا، وسكان هاذ الدواوير أصبحوا يومية يفدون على مقر الجماعة، زرافات و وحدانا، للتعبير عن معاناتهم ومحتتهم ولصب جام غضبهم على المجلس، هاذ المجلس اللي ما عندوش عناصر الرد، هاذ المجلس الذي احتج و كاتب وراسل ولكن لا حياة لمن تنادي .
شكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص بحال اللي قلنا قبالة الرقم ديارل 89% هو معدل، بعض المناطق أقل وبعض المناطق أكثر، وكل منطقة عندها خصوصيتها، فبيما يخص المنطقة ديارل جهة الشاوية وريديغة تغطيتها تقريبا 89%.

وتبرجت في إطار البرامج ديارل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ما بين 2010 و 2015 استثمارات تقدر بحوالي 2,5 مليار ديارل الدرهم، من ضمنها 1,2 مليار درهم لتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، واللي غادي تمكن من الرفع بنسبة التزويد بالماء الصالح للشرب إلى حوالي 99% بعد توفير التمويلات الضرورية وإتمام واستغلال المشاريع المبرجة .

فيما يخص هاذ الجهة ديارل الشاوية وريديغة بالماء الشروب، فرغم نذرة الموارد المائية الجوفية المحلية ذات الصبيب والجودة

ولتعزيز تزويد هذه الجهة انطلاقا من المياه السطحية، يقوم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بإنجاز أشغال محطة لمعالجة المياه بكل من سيدي تامسنا لتزويد مركزي ابن أحمد والكاراة والجماعات المجاورة، وسد المسيرة لتزويد جماعات أخرى بإقليم سطات، ومن المنتظر الشروع في استغلال هذه المشاريع تدريجيا ابتداء من صيف سنة 2011.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة الوزيرة، وأشكر الجميع على انتباههم، وأرفع جلسة الأسئلة الشفهية، ونعلن افتتاح الجلسة التشريعية .

المطلوبة، فإنه يتم تزويدها في أحسن الظروف، وذلك من طريق تحويلات المياه السطحية أو الجوفية على الشكل التالي :

- تزويد إقليم بن سليمان انطلاقا من محطة المعالجة لسيدي محمد بن عبد الله؛

- تزويد جزء كبير من إقليم سطات وبرشيد انطلاقا من محطة المعالجة لسد الدورات؛

- وتزويد إقليم خريبكة وجزء من إقليم سطات إنطلاقا من المياه الجوفية لمنطقة أولاد عبد الله ديال الفقيه بن صالح بجهة تادلة بصييب وجودة عالية .